

العوائد النفطية والمديونية العربية

(١٩٧٣ - ١٩٨٦)

الدكتورة. هبة نصار *

تشير دراسة الحقبة النفطية إلى أن حالة الفوائض البترولية لا تختلف كثيرا عن حالة الديون العربية من حيث مساهمتها في إدماج الاقتصاديات العربية في اقتصاديات النول الرأسمالية بمؤسساتها البنكية وشركاتها متعددة الجنسية بحيث أصبحت سيطرة البلدان على أهم مورد لها سيطرة ظاهرة نتيجة لعدم التطابق بين امتلاك القدرة المالية وامتلاك القدرة الصناعية والقيادة المالية والسيطرة الاقتصادية^(١) بالإضافة إلى ما سبق فإننا نعتقد أن فشل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها النول العربية ككل كانت من أهم أسباب مظاهر التبعية ، فعلى الرغم من ضخامة الفوائض النفطية العربية إلا أن نسبة الاستثمارات التي وجهت لمشروعات وبرامج التنمية في الوطن العربي ظلت محدودة بالمقارنة بالاموال العربية المستثمرة في الخارج . وظل النفط هو المورد الاساسي للدخل والثروة في الدول الغنية ومصدر المعونة للدول المدينة ، ولقد حالت كثير من المعوقات مثل القوانين الاستثمارية الجامدة والانتقار إلى مؤسسات دراسات الجدوى والمهارات والخبرات اللازمة ، دون عملية الانسياب التمويلي بين دول الفائض ودول العجز . ولم تتمكن الدول العربية المختلفة من تحقيق تنمية حقيقية في القطاعات الإنتاجية بها بحيث أصبحت التبعية المالية لدول الفائض والعجز معا أحد أوجه التبعية الاقتصادية الشاملة للوطن العربي أجمع للاقتصاديات الغربية .

ولقد شهدت العلاقات المالية المتبادلة بين المنطقتين العربية والأوروبية تطورا كبيرا على أثر ارتفاع اسعار البترول في مطلع السبعينات وظهور الفوائض النفطية ، لم تكن على قدر من التكافؤ لخدمة مصالح المنطقتين معا . فلقد حققت تلك العلاقات المالية قدرا كبيرا من مصالح المنطقة الأوروبية وذلك على حساب المنطقة العربية^(٢) ، فمن ناحية استطاعت الدول الغربية أن تحصل على تدفقات مالية سمحت لها بمواجهة عجز موازين مدفوعاتها واكتساب مراكز هامة في أسواق الدول العربية ، ومن ناحية أخرى تعرضت الاموال العربية المهاجرة إلى تلك الدول

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

(١) بطرس غالي «البترول العربي في مواجهة تحديات» السياسية الدولية ، يوليو ١٩٧٧ ص ٦٦ .

(٢) مصطفى كامل السيد «المديونية والنظم السياسية في العالم الثالث ، المديونية على الصعيد العالمي» السياسية الدولية ، أكتوبر ١٩٨٦ ص ١١١ .

[مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ١٩ ، ١٩٩١ - ص ١٢٣ - ١٢٤]

إلى مخاطر حقيقية نتيجة للتضخم والتقلب في أسعار العملات ، وعلى الرغم من أن المساعدات المالية الرسمية إلى الدول النامية تزايدت في الاعوام ٧٤ - ١٩٧٥ إلا أن ما حدث من إعادة تدوير الفوائض والأموال النفطية وإقراضها إلى الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، مكن السوق الرأسمالي الدولي من نقل آثار السياسات الاقتصادية من الدول الصناعية إلى الدول النامية فلقد خفضت الدول الصناعية معدلات الادخار والاستثمار بها خلال السبعينات بغرض القضاء على العجز في موازين مدفوعاتها، في حين مكنت سهولة الاستدانة الخارجية للدول العربية على وجه الخصوص من رفع معدلات نمو الناتج بها والأخذ بسياسات توسعية خففت من حدة الانكماش في الدول الصناعية من خلال زيادة صادراتها إلى الدول العربية ، دون قيام تلك الأخيرة برفع طاقاتها الانتاجية ، كذلك تزايدت معدلات الاستدانة الخارجية لتغطية احتياجاتها الغذائية والصناعية من الخارج .

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام ، يتناول القسم الاول منها توظيف الاموال العربية النفطية في الخارج بغرض دراسة التبعية المالية لدول الفائض في الاسواق المالية الخارجية . أما القسم الثاني فنناقش فيه التبعية المالية لبقية الدول العربية من خلال المديونية الخارجية مع الاشارة أيضا إلى التدفقات الائتمانية المالية من جانب دول الفائض إلى الدول العربية المدينة .

وتنتهي هذه الدراسة بجزء نلخص فيه أوضاع الدول العربية ذات الفائض وذات العجز معا من حيث مخاطر الاستثمار الخارجي ، عبء المديونية الخارجية ، تدهور معدلات النمو ، الاختلالات القطاعية السائدة والاعتماد المتزايد على النفط وعلى الخارج في الاستيراد . وينتهي هذا الفصل ببعض المقترحات الخاصة بالاستخدام الأمثل للأموال داخل الوطن العربي .

١- توظيف الفوائض النفطية في الخارج :

تدور أهم مؤشرات التبعية الاقتصادية حول التبعية في مجال الاستثمارات الأجنبية ، المعونة الخارجية والديون الخارجية بالإضافة إلى مقاييس أخرى كالتركيز السلعي والجغرافي للصادرات والواردات والتبعية التكنولوجية ، (٣) وهكذا تهتم الدراسة في هذا الجزء والذي يليه بعملية انخراط الدول العربية الدائنة والمدينة في الاقتصاد الدولي من خلال نوعين من التدفقات النقدية .

ويتمثل احدهما في تدفق نقدي للفوائض البترولية والمدخرات النفطية من البلدان المصدرة للنفط إلى الاسواق المالية في الدول الصناعية في صورة استثمارات خارجية ، ويتمثل النوع الثاني في التدفقات النقدية من الأسواق المالية للدول الصناعية إلى الدول النامية المدينة

(٣) محمد السيد سعيد ، رؤية نقدية لدراسة قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٢ / ١٩٨٧ ص ١٢٢ .

بصفة عامة وإلى الدول العربية بصفة خاصة في صورة اقراض دولي ، وتمثل هذه الدورة من التدفقات النقدية إحدى العلاقات التي تربط الدول العربية ذات الفائض بتلك المدينة بجانب المساعدات الإنمائية التي تقدمها دول المجموعة الأولى إلى دول المجموعة الثانية .

١ - ١ - الفوائض النفطية :

على الرغم من أن الدول العربية ليست هي الدول الوحيدة التي تراكم لديها حجم كبير من الفوائض المالية في التاريخ الحديث ، فلقد تمتعت الولايات المتحدة بفائض كبير بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الخمسينات ، وكذلك حققت ألمانيا الغربية واليابان فوائض مالية في الفترة ٧٠ - ١٩٧٤ ، إلا أن النظرة الدولية للفوائض العربية في مطلع السبعينات ألفت عليها مسئولية حدوث تذبذب في أسواق النقد العالمية واعتبرت أن دول الفوائض مسئولة تجاه المجتمع الدولي للعمل على زيادة الاحتياطيات الدولية والمساهمة في إعادة تدوير تلك الفوائض وزيادة المساعدات الإنمائية والقروض منها لمساعدة عجز موازين المدفوعات^(٤) .

ولقد عرفت الفوائض المالية بأنها تدفق نقدي إلى البلدان العربية المنتجة للنفط يفوق ما تحتاجه هذه الدول من نقد مقابل سداد احتياجاتها من السلع المستوردة . بمعنى أن العوامل التي تحدد تلك الفوائض تنقسم إلى الإيرادات وبصفة خاصة إيرادات تصدير البترول من جانب والمدفوعات من جانب آخر والتي تتحدد بحجم واردات الدول المعنية سواء أكانت مستلزمات لعملية التنمية أو واردات استهلاكية ، فإذا بدأنا بالجانب الأول لتلك المعادلة ألا وهو الإيرادات والعوائد النفطية فإن بيانات الجدول رقم (١) توضح أن القفزة الكبيرة في الدخل النفطية قد حدثت في أعقاب الصدمة النفطية الأولى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وانعكس الارتفاع الشديد في أسعار البترول على العوائد النفطية والتي ارتفعت من ٥.٢ مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٢٢.٤ مليار دولار في عام ١٩٧٣ و٦١.٧ مليار دولار في عام ١٩٧٧ ، وارتفعت ارتفاعا ملحوظا في الاعوام ١٩٧٩ و١٩٨٠ حيث بلغ معدل نمو الدخل النفطي ٥١.٨ ٪ في عام ١٩٨٠ اثر القفزة الثانية في أسعار البترول في عام ١٩٧٩ .

إلا ان الثمانينات شهدت انخفاضا مستمرا في تلك العوائد للدول العربية النفطية وأصبح متوسط معدل النمو ٢١.٥٦ ٪ في الفترة ٨١ - ٨٦ بعد بلوغه ٤٦.٩ ٪ في المتوسط في الفترة ٧٣ - ١٩٨٠ .

^(٤) " Wagih Shindy, "Arab Oil Surplus Funds & the International Financial System , (٤) an Arab Point Of View . L'Egypte Contemporaine, Janvier 1975 , p. 17 -19 .

جدول رقم (١)

الموارد الطبيعية للول العربية ونسبة إنتاج النفط العربي إلى الانتاج العالمي (مليار دولار)

السنة	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧٠	المتوسط
النسبة المئوية	٢١,٧	٢٧,٥	٣٦,٣	٤٤,٨	٧٣,٣	١١١,٥	١٠١,٨	٥٩,٢	٣٨	٢٧,٤	٧,٩	١,٢	
الولايات المتحدة	٦,٦	٩,٦	١١	١٠,١	٩,١	١٤,٢	١٨,٠	١٦,٣	٨,٨	٧,٨	٣,٠	١,٠	
الإمارات	٦,٢	١٢,٥	١٢,٤	١١,٤	١٤,٥	١٨,٣	١٩,٣	١٢,٨	٩,٠	٦,٦	١,٧	٠,٢	
قطر	١,٥	٣,٢	٤,٢	٣	٤,٢	٥,٥	٥,٤	٣,٦	١,٩	١,٧	٠,٣	٠,١	
ليبيا	٤,٦	١٠,٩	١١,١	١١,١	١٣,٧	١٤,٧	٢٢,٥	١٥,٢	٩,٧	٦,١	٣,٥	١,٦	
الجزائر	٢,٥	٨,٢	٩,٢	٩,٥	١٠,٨	١٣	١٠,٧	٧,٥	٥,٥	٣,٩	١,٥	٠,٢	
العراق	٦,١	١٢,٥	١١,٢	٩,٧	١٠,١	١٠,٤	٢٥,٩	٢١,٣	٩,٥	٨,٢	١,٩	٠,٥	
متوسط	٣,٦	٥,٩	١٨,٧	٦,٢	٧,١	٨,٦	٧,٦	٣,٩	٣,٩	٣,٣	٢,٦	٠,٣	
المجموع	٥٢,٤	٩٠,٤	١١٤,١	١٠٥,٨	١٤٢,٨	١٩٦,٢	٢١١,٢	١٣٩,٧	٨٦,٣	٦١,٧	٢٢,٤	٥,٢	
نسبة إنتاج الأوبك للعالم	١٨	١٩,٣	١٩,٦	١٩,٦	٢٢,٦	٢٨,٥	٣٢,٤	٣٥	٣٣,٢	٣١	٣٢,٩		
نسبة الأوبك للعالم (١)	٢٨,٢	٢٩,٥	٣٠,٧	٣٠,٧	٣٣,٩	٣٦,٦	٤٣,٩	٤٩,٤	٥٢	٥١	٥٥,٥		
نسبة احتياطي نفط الأوبك للعالم %	٥٥,٩	٥٥,٩	٥٤,١	٥٤,١	٥٣,٤	٥٠	٥١,٨	٥٢,٧	٥٤	٤٩,٨	٥٠,٨		
الأوبك للعالم %	٦٨,٨	٦٩,١	٦٨,١	٦٨,١	٦٧,٧	٦٤,٦	٦٧	٦٨,٢	٧٠,٧	٦٧,٢	٦٦,٦		

تقريباً ، وتشمل الصادرات للفن الواردات .

تشمل الدول الأخرى : الجزائر ، تونس ، ليبيا ، مصر ، عمان .

المصدر : بالنسبة للسنوات ٧٣ - ٨٠ : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، بالنسبة للسنوات ٨١ - ٨٦ : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير اللجنة العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦ م ، ٦٤ - ٦٣ من ٢٢٩ ، ٢٣١ ، (بالنسبة لموارد النفط العربي المنتجة في السنوات ٨١ - ١٩٨٥ من التقرير العربي الموحد ١٩٨٦ .

(١) بالنسبة لنسبة إنتاج واحتياطي الأوبك للعالم في السنوات ٨١ - ١٩٨٥ من التقرير العربي الموحد ١٩٨٦ .

ولقد تركزت الفوائض النفطية بشكل واضح في اربعة أقطار عربية وهي السعودية والكويت والإمارات وقطر ، وهي أقطار تمتعت بسخامة عوائد البترول وتميزت بقله سكانها وضعف طاقتها الاستيعابية في حين أن بقية الاقطار العربية النفطية إما حققت فائضا ضئيلا بالمقارنة بالأقطار الأربع السابقة والبعض الآخر حقق عجزا (٥).

ولقد تأثرت الاقطار النفطية بالانخفاض الذي حدث في اسعار النفط مما ترتب عليه أن انخفض فائض الحساب التجاري لتلك الدول بنسبة ٧٥,٢ ٪ في عام ١٩٨٤ وبالمقارنة بعام ١٩٨٠ وفي نفس السنوات شهد العجز في الميزان التجاري في دول العجز زيادة تقدر ٢٠ ٪ ويوضح هذا الجدول الطفرة الكبيرة في فوائض الحساب التجاري للدول النفطية في الفترة ٧٤-١٩٨٠ وبلغت نسبة الزيادة فيها في الفترة ٧٦-١٩٨٠ : ١٦٥ ٪ (جدول رقم ٢).

هذا ولقد ارتبط ارتفاع أسعار البترول والعوائد النفطية في مطلع السبعينات بظاهرتين اساسيتين:-

نمو سوق الدولار الاوروبي أو سوق العملات الاوروبية ، وزيادة المديونية الخارجية للدول النامية (٦).

ويرجع العاملان معا إلى إعادة تدوير الفوائض النفطية وتوظيفها في الأسواق المالية الخارجية وهو ما يجعلنا نتساءل عن أسباب التوظيف الخارجي للفوائض العربية .

(ب) أسباب التوظيف الخارجي للفوائض النفطية :

يدور التحليل النظري لظاهرة الفوائض العربية حول ثلاثة بدائل :

- تحقيق زيادة متوازنة في الاستثمار الحقيقي العالمي .

- حدوث نقص في المدخرات في مكان ما (دول الفائض النفطية) وزيادة في مدخرات دول اخرى (الدول المدينة) .

- ظهور زيادة في الودائع المصرفية والأموال في الأسواق المالية فقط دون تحقيق زيادة حقيقية في الاستثمار ودون حدوث نقص في مدخرات الدول المصدرة لها (٧).

(٥) حسن محمود إبراهيم ، الآثار الاقتصادية الدولية لمشكلة الطاقة ومصر المعاصرة ، العدد ٣٦٨ ، ابريل ١٩٧٧ ص ١٩-٢٠ .

(٦) Hazem Et Biblawi, "Oil Surplus Funds, The Impact of the Mode of Placement", L'Egypte Contemporaine ,No 382, October 1980, p.30.

(٧) Hazem El Biblawi, "International Financial Markets", L'Egypte Contemporaine" No.,379, Hazem El Biblawi, The Oil Decade, an Appraisal in Perspective "L'Egypte Contemporaine, No. 393-394, October 1983, p.47 .

ولقد اطلق الكاتب على البدائل الثلاث السابقة اسم "سيناريو الاستثمار - سيناريو توزيع الثروة وسيناريو التوظيف المالي".

وفى حقيقة الامر اتجهت معظم الاستثمارات الخارجية لدول الاويك في السبعينات إلى الاسواق المالية الاوروبية بصفة خاصة وليس إلى الاسواق المالية النامية أو العربية على وجه الخصوص بغرض زيادة الاستثمارات العربية والقضاء على عجز موازين المدفوعات فيها .

فمن الملاحظ أن درجة ترابط وتكامل الاسواق المالية العربية مع الاسواق المالية العالمية كانت أكبر بكثير من درجة ترابط وتكامل الاسواق المالية العربية بعضها ببعض ، وتلخص البنود التالية أهم اسباب إحجام المدخرات العربية عن الاستثمار داخل الاسواق المالية العربية:

(١-ب-١) ضعف العلاقات التجارية بين البلاد العربية ويوضح الجدول ١ في الملحق أن الصادرات العربية إلى الدول العربية لا تتعدى ٧.٣٤ ٪ من إجمالي الصادرات العربية لكل الدول في عام ١٩٨٣ وأن الواردات العربية من الدول العربية بلغت ٨.١٨ ٪ فقط من إجمالي الواردات عن نفس العام (جدول رقم ١- في الملحق الاحصائي).

ويبين التوزيع الجغرافي للتجارة العربية أن التعامل التجاري للدول العربية يتركز اساسا مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية وهي الدول التي تركزت فيها ايضا الاستثمارات العربية بجانب الولايات المتحدة الامريكية ، واقد كان نصيب المجموعة الاقتصادية الاوروبية والولايات المتحدة من الصادرات العربية (النفط) ٣٥.٩ ٪ ومن الواردات العربية ٤٧ ٪.

(١-ب-٢) قوة المنافسة التي تمثلها الاسواق المالية الدولية بالمقارنة بالاسواق المالية الموجودة في الاسواق العربية ، فاذا كان الهدف هو كيفية نقل^(٨) الفوائض المالية من الدول ذات الفائض (متدنية الاستيعاب) لها إلى الدول العربية المدينة مرتفعة القدرة على الاستيعاب الاستثماري ، فإن السوق المالية هي التي سوف تقوم بدور الوساطة بين اصحاب الاموال الفائضة وبين اصحاب الطلب قصير أو طويل الأمد عليها بغرض تحقيق التوازن المالي في النهاية ، وتتميز الاسواق المالية في الدول العربية بأنها إما اسواق مالية تعتمد على التمويل الخارجي نظرا لعدم توفر السيولة المالية الكافية وهي الاسواق الموجودة في بلاد العجز كالأردن وتونس والمغرب ومصر والتي لجأت إلى الاقتراض الخارجي لسد العجز في موازين مدفوعاتها ، واسواق مالية تتوجه لخدمة الاسواق المحلية والخارجية ، معا وذلك من خلال نشاط البنوك التجارية الخارجية فيها وهي أسواق الدول المصدرة للبترول كالبحرين ، وبالإضافة إلى ذلك فان عدم وجود اسواق ثانوية في البلاد العربية تتداول فيها الأوراق المالية يجعل الأفراد يحجمون عن شراء الأوراق المالية لصعوبة تحويلها إلى سيولة نقدية عند احتياجهم لها^(٩).

(٨) رمزي زكي . «الدين والتنمية ، القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية» ، جامعة الدول العربية الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، دار المستقبل العربي، اغسطس ١٩٨٥ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٩) رمزي زكي ، المرجع السابق ص ٢٢٥ .

(١-ب-٣) تفاوت التشريعات والقواعد التنظيمية بين الدول العربية وعدم ثباتها وعدم توفر المعرفة بقنوات الاتصال بين مراكز العجز^(١٠).

(١-ب-٤) امتلاك الدول الصناعية للقدرة الصناعية والمالية والتكنولوجية في حين ان فرص الاستثمار في البلدان النفطية كانت محدودة خارج القطاع البترولي ومقصورة على استكمال البنية الاساسية مع افتقارها إلى العديد من الامكانيات الزراعية والصناعية والمهارات البشرية . وهو ما جعل البعض يطلق على رأس المال العربي (رأس مال عار)^(١١) حيث إنه غير مصاحب بالإمكانية الإدارية والفنية اللازمة لاستخدامه .

(١-ب-٥) اعتبار الدول الصناعية وهي الدول المستهلكة الرئيسية للنفط الشريك الطبيعي لفوائض النفط، وعلى الدول العربية حماية اقتصادياتها لزيادة عوائدها^(١٢) وخاصة وأن هذه الدول هي المستورد الاساسي للنفط العربي ومصدر العوائد والفوائض النفطية.

(١-ب-٦) دور الجهاز المصرفي في الدول العربية في امتصاص الفوائض والمدخرات المالية ونقلها للخارج ؛ فقد ارتبط ارتفاع أسعار البترول في بداية السبعينات وزيادة العوائد البترولية بتوسع كبير في النشاط المصرفي المحلي في معظم الدول العربية ، النفطية ذات الفائض ، النفطية ذات العجز وبعض الدول غير البترولية. ولقد ازداد عدد البنوك التجارية في الدول العربية من ٢٢٦ مصرفاً في عام ٧٦ إلى ٥٩٢ مصرفاً في عام ١٩٨٥، ووقعت معظم هذه الزيادة بين البنوك التجارية العربية المشتركة والوحدات المصرفية ومؤسسات التمويل وتوظيف الاموال بصفة خاصة والتي ظهرت بعد عام ١٩٧٦ كوسيلة لتجميع مدخرات العاملين بالدول العربية المصدرة والمستقبلة للعمالة العربية بصفة خاصة مثل مصر والاردن والكويت .

ولقد تمكنت تلك الوحدات المصرفية من إعادة تحويل جزء من العوائد البترولية إلى الدول الصناعية من خلال^(١٣) :

تركيز النشاط المصرفي المحلي في الدول العربية في قطاعي التجارة الداخلية والخارجية بصفة خاصة (جدول ٢ في الملحق) ، إذ حظى ذلك القطاع ب ٢٧.٨ ٪ من مجموع الائتمان في الدول المبينة في ذلك الجدول ، ومن المعروف أن جزءاً كبيراً من أرباح التجار وقطاع الأعمال العرب يتم استثمارها في الخارج بالإضافة إلى أن هذه المصارف قامت

(١٠) رمزي زكي المرجع السابق ص ٢٢٦

(١١) محمد دويدار «الاقتصاد العربي وتعميق التخلف الاقتصادي» مصر المعاصرة . العدد ٣٧٧ يوليو ٧٩ ص ٢٦ .

(١٢) بطرس غالي ، مرجع سبق ذكره ص ٤ .

(١٣) انظر للتفاصيل محمد نور الدين «عائدات الاوك وازمة البنوك العربية أوراق ومناقشات ثروة آثار عوائد النفط على

التعمية الاقتصادية العربية » معهد التخطيط القومي القاهرة ١١-١٣ يناير ١٩٨٧ ص ١٦٢-١٧١ والجدول ص ١٦٦

بتمويل الواردات العربية التي زادت بمعدلات مرتفعة منذ عام ١٩٧٣ مما مكن من إعادة تحويل جزء كبير من الدخل المتولدة في المنطقة العربية للخارج ، في حين أن مساهمتها في تدعيم الطاقة الانتاجية كانت ضئيلة للغاية، اذ حظي قطاع الصناعة وقطاع الزراعة والتعدين على ٥.٧ ٪ و ٩.٣ ٪ في المتوسط على التوالي من مجموع الائتمان في عام ١٩٨٣ ، في حين ترجع النسبة المرتفعة للائتمان التي حصل عليها قطاع التشييد (٢٥ ٪) إلى اهتمام تلك الدول ببناء بنيتها التحتية وتوجيه الموارد للمرافق الاساسية.

- تمثل جزء هام من طبيعة النظام المصرفي العربي في حيازة أصول أجنبية في الخارج في صورة ودائع مصرفية واستثمارات في أسهم وسندات أجنبية .

ويوضح الجدول رقم (٢) في الملحق الاحصائي ارتفاع معدل نمو الأصول الأجنبية للدول النفطية ، بينما ارتبط نموها في عمان بنمو قاعدة الودائع مع عدم نمو مقابل للطلب على القروض محليا ، ويعود نمو هذه الأصول في البحرين الى نشاط المصارف المحلية في الاسواق العالمية .^(١٤) وحتى في الدول غير النفطية أو النفطية ذات العجز نلاحظ ان معدل نمو الأصول الاجنبية بها كان مرتفعاً وبالذات في تونس ومصر وسوريا والسودان عدا اليمن الجنوبي وموريتانيا، حيث انخفضت فيها هذه الأصول بنسبة ٢٣.٥ ٪ و ٣٠.٢ ٪ على التوالي في الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ ، وتقوم البنوك بتوظيف جزء من هذه الاموال لآجال طويلة ومتوسطة في السوق الدولية ، وبالتالي فهي تحول إلى السوق الدولية قدر كبير من العملات الأجنبية في الدول العربية التي تولدت اثر ارتفاع اسعار البترول.

ولقد كان للوحدات المصرفية الخارجية في البحرين دورا كبيرا في تجميع الودائع بالعملات الأجنبية من كافة البنوك الخليجية وليس فقط من البنوك المحلية في البحرين نتيجة لارتفاع معدلات الارباح بها. وازداد عدد تلك الوحدات المصرفية الخارجية منذ عام ١٩٧٥ حتى بلغت اصولها في عام ١٩٨٥ خمسة أمثال اصول البنوك المحلية ، وتم توظيف ثلثي هذه الأصول في ايداعات مصرفية في البنوك الخارجية في الدول الصناعية.^(١٥)

ولقد ادى ظهور مؤسسات مصرفية مشتركة وفروع لمصارف اجنبية تخضع لسيطرة البنوك الأجنبية بجانب المؤسسات المحلية إلى الإدماج الكامل للمؤسسات المصرفية في الدول العربية في شبكة المؤسسات والبنوك الدولية متعددة الجنسية . وبدلا من أن تكون تلك المؤسسات المصرفية اداة لتسهيل التبادل التجاري والمدفوعات بين الاقطار العربية وتشجيع انتقال رؤوس

(١٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ .

(١٥) محمد نور الدين ، مرجع سابق ذكره ص ١٦٨ .

الاموال بين دول الفانض ودول العجز اصبحت اداة لتعبئة المدخرات العربية لتوظيفها في الاسواق المالية التجارية والصناعية، مما اضطر دول العجز للاقتراض من الاسواق الغربية للاوراق المالية^(١٦) والتي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية نتيجة لامتلاكها الحجم الاكبر من السيولة مما جعلها هي المحور الاساسي لمسار اسواق النقد والمال بما فيها من فوائض نفطية^(١٧).

(٨-ج-١) حجم الاستثمارات العربية الخارجية :

يعد تعبير الاموال النفطية اكثر دقة من تعبير الفوائض النفطية عند الحديث عن الاستثمارات الخارجية ، حيث إن الاستثمارات العربية في الخارج لم تقتصر فقط على الفوائض التي تحققت اثر ارتفاع اسعار البترول بل تتكون ايضا من الارياح والدخول المرتفعة التي تمكنت طبقة جديدة من رجال الاعمال من تحقيقها عقب ارتفاع اسعار البترول ورواج النشاط الاقتصادي والتجاري في الدول الغربية . وارتبطت الاستثمارات العربية الخارجية بما يعرف بخطة كيسنجر للطاقة بغرض إعادة تدوير الفوائض النفطية ووضع برامج للحد من استخدام الطاقة^(١٨).

ولقد تحددت أوجه استخدام الاموال النفطية في الاسواق المالية الخارجية في الأوجه التالية :-

- التراكم في شكل ارصدة نقدية اجنبية في بنوك اجنبية .
 - الاستثمار المالي في سندات وحوالات حكومية قصيرة ، متوسطة أو طويلة الأجل .
 - الاستثمار المباشر في موجودات حقيقية في الصناعة والاراضي .
 - الاقراض المباشر إلى حكومات أو مؤسسات حكومية أو دولية^(١٩).
- وارتبطت الفوائض النفطية بنمو سوق النقد الاوربية أو سوق الايرو دولار. فعلى الرغم من أن هذه السوق تعود إلى فترة الخمسينات ، عندما وضعت دول الكتلة الشرقية ودائعها الدولارية في البنوك الاوربية خوفا من أثر تدهور العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة على ودائعها في البنوك الامريكية ، إلا ان نمو هذه السوق ارتبط بتحرر معظم العملات الاوربية في عام ١٩٥٨^(٢٠) ، أما في الستينات فان العجز الكبير في ميزان المدفوعات الامريكى ساهم إلى

(١٦) محمود أحمد الشافعي، ابرادات النفط والتعاون الاقتصادي العربي ، مصر المعاصرة العدد ٣٦٤ ، ابريل ١٩٧٦ ص ١٤ .

(١٧) حكمت شريف النشاشيبي ، الاموال النفطية ، بحث مقدم في الدورة الثانية في برنامج اساسيات صناعة الغاز والنفط ، الكويت ٧ - ٩ فبراير ١٩٧٨ ص ٢ .

(١٨) Wagih Shindy, "op.cit." , p 20 & 21 .

(١٩) عيد المنعم السيد علي ، مرجع سابق ذكره ص ٢١٦ .

(٢٠) The Euromarket "Money & Capital without National Banks" Union Bank of Switzerland, January 21983, P.4.6.

حد كبير في توسيع المعاملات القائمة في تلك السوق ، وأصبحت سوق العملات الأوربية تشمل كافة المعاملات النقدية والمالية للودائع الاجنبية.

وكان ازدهار هذه السوق اساسا في السبعينات عندما فضلت أقطار الاويك بصفة عامة والدول العربية ذات الفائض بصفة خاصة الاعتماد عليها لانها تتكون من اموال معفاة جزئيا أو كليا من الضرائب ومتطلبات الاحتياط القانونية ومخاطر الإقراض الثنائي ، ولهذا زادت قيمة السندات المالية في تلك السوق من حوالي ٢٠٢٥ بليون دولار في عام ١٩٧٤ . إلى حوالي ١٨ بليون دولار في عام ١٩٧٧ ثم انخفضت في عام ١٩٧٨ الى حوالي ١٤ بليون دولار ، وعادت مرة أخرى الى الارتفاع في عام ١٩٧٩ مع القفزة الثانية في اسعار البترول الى ١٨.٥ بليون دولار وإلى ٢٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠.

ويوضح الجدول رقم (٣) ان الاسواق المالية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واسواق الدول الصناعية بصفة خاصة قد احتلت مركز الصدارة في استيعاب استثمارات الأويك قصيرة الأجل (١٠٠ ٪) وفي استيعاب الاستثمارات طويلة الأجل (٦٤.١ ٪) في عام ١٩٨٣ و ٤٧.٩ ٪ في عام ١٩٨٥ من اجمالي استثمارات الاويك طويلة الأجل). ودراسة التدفقات السنوية للاستثمارات الخارجية لدول الاويك في الخارج تبين لنا أن نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل الى اجمالي الاستثمارات كانت مرتفعة في عام ٧٤ وعام ١٩٧٩ عقب الصدمة البترولية الاولى والارتفاع الثاني في اسعار البترول في ١٩٧٩ ، اما السنوات الاخرى فانها تشير الى الميل الى الاستثمارات طويلة الأجل.

ولقد ذكر تقرير اقتصادي تلقته البنوك المحلية في ابو ظبي ان حجم الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الست خلال عام ١٩٨٥ قدر بنحو ٢٠٥ مليارات دولار على اساس ٩٠ مليار دولار للسعودية و٨٠ مليار دولار للكويت و٢٠ مليار دولار لقطر وعمان والبحرين و١٥ بليون دولار لدولة الإمارات العربية .^(٢١)

اما التقديرات الحديثة لها فلقد كانت من جانب اتحاد المصارف العربية في باريس في مارس ١٩٨٧ على اساس ٤٠٠ مليار دولار هي مجمل الودائع العربية في البنوك الدولية ، ولا تشمل هذه الارقام الاستثمارات في العقارات والقطاع السياحي^(٢٢).

ولقد تم توظيف ٨٠ ٪ من هذه المبالغ في خارج الوطن العربي اي ٣٢٠ مليار دولار، ذهب ٦٠ ٪ منها الى المؤسسات الدولية و٢٠ ٪ في الدورة الاقتصادية الغربية ، ولم يتبق سوى ٢٠ ٪ للعالم العربي^(٢٣).

(٢١) الاهرام الاقتصادي ١٩٨٦/٩١٥

(٢٢) مجدى صبحي : مرجع سابق ذكره من ١٧٦ - ١٧٧

(٢٣) الاستثمارات العربية في الخارج ، البنوك السنة ٢٣ ، العدد ٢٤١ يونية ١٩٨٧ ص ٢٦.

١- د - الأموال النفطية والمديونية الخارجية :

ساهمت الاموال النفطية فى زيادة السيولة الدولية للنظام المصرفي الدولي والذي قام بدور الوساطة بين دول العالم الثالث المقترضه والدول المصدرة للبتروول وخاصة أن هذه البنوك قامت باستخدام مدخرات الدول النفطية بدلا من مواردها الائتمانية فى اقراض الدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص (٢٤).

ويمكن تقسيم التدفقات المالية إلى الدول النامية بصفة عامة الى اكثر من فترة (٢٥)، تمتد الفترة الاولى منذ نهاية الحرب العالمية الاولى حتى الستينيات وتتميز بتزايد النفقات الرسمية والاستثمار الخارجى المباشر وتزايد دور المنظمات الدولية فى تمويل عجز الحساب الجارى. اما المرحلة الثانية والتي تمتد من عام ٦٠ - ١٩٨٢ فالتد تميزت بتغيرات وتقلبات كبيرة فى اسعار الصرف واسعار الفائده ، ولعبت فيها البنوك الدولية دوراً كبيراً من مجرد تمويل التجارة الى تقديم القروض لتمويل عجز موازين المدفوعات. ونتيجة لإزالة القيود على التدفقات الدولية لرأس المال ازداد عدد البنوك التي تعمل فى الاقراض الدولي وانخفض حجم الاستثمار المباشر الخارجى فى الدول النامية من ١٩ ٪ الى ١٢ ٪ فى الفترة ٧٠ - ١٩٨٢، فى حين ازدادت تدفقات القروض من سوق النقد الإوربية وازدادت المعونة الرسمية الى الدول النامية فى هذه الفترة.

ولقد بلغ حجم القروض من سوق النقد الاوربي الى الدول النامية ٢٧٣.٧ بليون دولار فى الفترة ٧٢ - ١٩٨٤ أى ٣٠.٥ ٪ من مجموع ديون الدول النامية فى عام ١٩٨٤ والتي تبلغ ٨٩٥ مليار دولار فى ذلك العام (٢٦) أما حجم الاقتراضات العربية من سوق المال الدولية وسوق الاقراض المصرفى الدولي فبلغ ١٩.٩٨٠ بليون دولار فى الفترة ٧٢ - ١٩٧٩ أى ٤٣ ٪ من المديونية العربية فى عام ١٩٧٩ (جدول رقم ٤) ورقم (٥). ولقد بدأت المرحلة الثالثة فى الدولية منذ عام ١٩٨٢ حين بدأت البنوك التجارية تتوقف عن التوسع فى اقراض الدول النامية. وحدث انخفاض أيضا فى حجم المعونات نتيجة لانخفاض حجم فوائض البتروول ، كذلك انخفاض حجم الاستثمارات المباشرة الى الدول النامية. وكان جزء كبير من القروض بعد ١٩٨٢ نتيجة لقيام بعض الدول المدينة بإعادة جدولة ديونها. (٢٧) وتمثل مساهمة فوائض الاويك بصفة عامة فى المديونية الدولية من خلال (٢٨) :

(٢٤) محمد نويدار : مرجع سبق ذكره ص ٢٢

World Development Report 1985, World Bank, P.86 (٢٥)
Ibid. p. 11p.118 Table : 8.6.A. (٢٦)
Ibid.p.88 (٢٧)
David Gisselquist "The Political Economics of International Bank Lending" (٢٨)
Praeger Publishers, 1981, P.22

جدول رقم (٤)
الوقوف من سوق النقد الأوروبية والبنوك العربية والمربحة المتفرقة (مليار دولار)

السنة	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	البيان
(١) القروض الدولية القائمة من سوق النقد الأوروبية	٢٢,٧	٣٠,٢	٣٨,٢	٤٤,٩	٣٦,٢	٤٩	٢٤,١	١٦,٤	١٤,٦	١١,٧	٨,٥	٧,٣	٣,٨	(١) القروض الدولية القائمة من سوق النقد الأوروبية
(٢) القروض الدولية المربحة من سوق السندات الدولية						٠,٢٢	٠,٩٣	٠,٣٠	٠,٢٤	٠,٧٧	٠,٠٦	٠,٧١	٠,٢٥	(٢) القروض الدولية المربحة من سوق السندات الدولية
(٣) القروض المربحة من سوق الاوراق المالية						٣,٥٨٢	٥,٢٣٧	٣,٧٥١	٤,٣٨١	٤,٤٥٠	٥,٧١٤	٦,٦١٣	١١,٠١٩	(٣) القروض المربحة من سوق الاوراق المالية
(٤) القروض الكلية للاسواق المالية	٥٢	٦٠	٩١	٩١	٨١	٧٩	٧٤	٢٤						(٤) القروض الكلية للاسواق المالية
القروض من البنوك العربية والمربحة المتفرقة الى (بلين دولار)	٥,٣	٦,٩	٩,٨	٩,١	٣,٦	٢,٥	٢,٣	١						القروض من البنوك العربية والمربحة المتفرقة الى (بلين دولار)
القروض القائمة من البنوك العربية الى اجناس		١,٦	١,٩	٢,٦	١,١	٠,٧	٠,٣	٠,١						القروض القائمة من البنوك العربية الى اجناس
نسبة قروض البنوك العربية الى اجناس الاوراق من الاسواق المالية	١٠,٢	١١,٥	١٠,٨	١٠	٤,٤	٣,٢	٣,١	٢,٩						نسبة قروض البنوك العربية الى اجناس الاوراق من الاسواق المالية

World Development Report 1985, p. 113 & 118

المصدر: ١ و ٤
٢ و ٣ من رموزي "دار المستقبل العربي" ١٩٨٥ من ٧٢٢ وص ٢٢٥

- التوسع فى الاقتراض المصرفى.
- التوظيف فى القروض المباشرة والأسهم والسندات.
- الاقتراض من خلال المؤسسات الدولية.

- تقديم بعض القروض المباشرة للدول النامية بصفة عامة والتوسع فى العون الانمائى. ولقد ترتب على تدفق اموال الاويك الى الاسواق المالية الدولية ان ارتفعت قيمة القروض من المصادر الخاصة عن قيمة تدفقات المساعدات الرسمية للدول النامية لاول مرة فى عام ١٩٧٨ وأصبحت المؤسسات المالية الخاصة تقوم بدور الاستثمار المباشر والمساعدات المالية فيما سبق، وخاصة أن اللجوء الى تلك المؤسسات من جانب الدول المدينة كان اكثر جاذبية من المؤسسات الدولية نتيجة لعدم وجود قيود وتوفر السرعة فى الحصول على القروض. (٢٩)

كذلك اتسمت شروط الاقتراض من سوق العملات الاوربية بالتساهل فى السبعينات وانعكس ذلك على فترات السماح ومواعيد سداد القروض وتقليص الاضافات لسعر الفائدة الاساسى. فى حين أن الثمانينات شهدت ارتفاعا فى اسعار الفائدة وانحسارا فى آجال السداد وزيادة فى نسبة القروض بأسعار معومة وذلك مع الانخفاض فى العوائد النفطية وتفاقم مشاكل المديونية. وهكذا ارتبط التوسع فى المديونية الخارجية بالارتفاع فى اسعار البترول، وارتبط تفاقم مشاكل المديونية بالتدهور الذى حدث فى اسعار البترول من حيث التطور فقط.

ولقد افتتحت الدول العربية عدداً كبيراً من المصارف فى الدول الاوربية، ويبين الجدول رقم (٤) ان نسبة قروض البنوك العربية الى اجمالى الاقتراض من الاسواق ارتفعت إلى ١٠,٢٪ فى عام ١٩٧٤ بعد أن كانت ٢,٩٪ فى عام ١٩٧٧ وحصلت الدول النامية على ٧٤,٤٪ من قروض هذه البنوك فى الفترة ٧٧ - ١٩٨٣ فى حين كانت حصة الدول الصناعية ٢٣,٥٪ من قروض تلك البنوك. اما الدول العربية المقترضة فلقد حصلت على ٤٦٪ (٥,٦ بليون دولار) من اجمالى عمليات البنوك العربية عبر الأسواق المالية خلال الفترة ٧٦-١٩٨١.

وهكذا اصبحت الدول العربية التى تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها مدينة بالاموال النفطية عبر الاسواق المالية، الا ان ما نود ان نشير اليه هو ان حجم المديونية الخارجية للدول العربية فى عام ١٩٨٥ بلغت ٢٧,٨٪ فقط من مجموع استثمارات الاويك فى الخارج وكذلك لم تتعد النسبة المئوية لخدمة الديون العربية والاستثمارات الخارجية للإويك سوى ٣,٩٪ وهو ما يشير أن حجم الاموال المستثمرة فى الخارج كان حوالي أربعة أضعاف

(٢٩) John Strembau, "The Foreign Policy Priorities of Third World States" Westview Special Studies" in International Relations : The Foreign , Westview Press, Boulder , Colorado, 1980, p.10

المديونية العربية . والتي تعد من اكبر التحديات التي تواجه الدول العربية ذات العجز فى الوقت الحالى (جدول رقم «٥»).

٢ - المديونية العربية والمساعدات العربية الائتمانية :

انتهينا فيما سبق إلى أن جزءاً من الفوائض النفطية قد ذهب إلى دول العجز (العربية) من خلال الاسواق المالية الدولية ، وعلى الرغم من أن مشكلة الديون الخارجية لمجموعة الدول العربية ككل أقل بكثير من المستويات الضخمة التي سجلتها تراكمات الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية فى بعض الدول الأفريقية والآسيوية ، فإن العالم العربى شهد نفس التطورات التي مرت بها بقية الدول النامية من حيث ارتفاع نمو الديون الخارجية وارتفاع النصيب النسبى للديون من المصادر الخاصة وإنخفاض حجم الديون الرسمية. (٣٠) ويوضح الجدول رقم (٥) إن حجم المديونية العربية بلغ ١١٤,٦٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٥ متضمنة مديونية العراق وهي من دول الفائض والتي أصبحت حالياً من أكبر الدول العربية المستدينة نتيجة لظروفها الحربية. (٣١)

ولقد بلغ معدل نمو المديونية العربية فى الفترة ٧٤ / ١٩٨٥ : ١٨ ٪ (بنون العراق) مع ملاحظة أن الزيادة الكبيرة فيها حدثت فى النصف الثانى من عقد السبعينات وبلغت ٢٤,٥ ٪ فى الفترة ٧٤-١٩٨٠ ، ثم بدأت بعد ذلك فى التباطؤ فى الثمانينات وبلغت ٨ ٪ فقط فى الفترة ٨١-١٩٨٥. وهو ما يعكس ارتباط مديونية الدول العربية بزيادة السيولة فى منتصف السبعينات ودخولها مع الدول النامية فى أزمنة سيولة فى الثمانينات عملت على الحد من القروض اليها وخاصة القروض المصرفية (٣٢)

وتتركز المديونية العربية فى مصر والجزائر والمغرب وتونس ومعظمها دول متوسطة الدخل ، وبالنسبة للدول الأقل نمواً فإن السودان أكثر تلك الدول مديونية وتعد من الدول التي تقع خارج الحدود الآمنة للمديونية ، إذ تتكلف ديونها أكثر من مجموع صادراتها. وتعد مديونية بقية الدول الأقل نمواً محدودة ، ويعكس هذا الإتجاه السائد فى الدول النامية من حيث تركيز المديونية فى الدول متوسطة الدخل بصفة عامة. ولقد كانت الجزائر الدولة العربية التي تمكنت من تخفيض حجم الدين الخارجى بها فى بداية الثمانينات بالمقارنة بالنصف الثانى من

(٣٠) منير حمارة « أثر المديونية الخارجية على التنمية فى البلاد العربية » مجلة الوحدة الاقتصادية العربية عدد خاص عن نوة المديونية الخارجية للدول العربية ، يونيو ١٩٨٦ ص ٢٩

(٣١) ويعتمد كل من التقرير الإستراتيجى العربى والتقرير الاقتصادى العربى الموحد على جداول المديونية العالمية والتي لاتوضح سوى مديونية البلدان العربية العامة والمضمونة من السلطات العامة والتي لا تشمل على أرقام المديونية قصيرة الأجل والديون العسكرية والديون الخاصة غير المضمونة أو الديون الواجبة السداد بالعملة المحلية أو ديون صندوق النقد الدولى.

(٣٢) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٧ ص ١٠٢

السبعينات ، أما العراق وهي تعد حالياً من أكبر الدول العربية استدانة فإن تحليل المديونية بها يخرج عن الإطار العادي نظراً لظروف الحرب بها. (٣٣) ولقد كان معدل نمو المديونية في المغرب والأردن ومصر مرتفعاً للغاية وبلغ ١٨,١ ٪ و ١٦,٩ ٪ و ١١,٣ ٪ على التوالي في المتوسط في الفترة ٧٨-١٩٨٥.

ويجب وضع العراق ولبنان داخل قسم خاص نظراً لظروفهما الحربية ، ومن المعتقد ان هاتين الدولتين بهما امكانيات تسمح باستعادة الثقة بهما في الاقتصاد الدولي في حالة عودة الاستقرار بها. وتعد إمكانية دخول اليمن الديمقراطية والصومال وموريتانيا الأسواق الدولية إمكانية ضعيفة نتيجة لانخفاض عوائد صادراتها وانخفاض معدل النمو بها (٣٤)

إما من حيث المصادر المختلفة للقروض فنلاحظ ارتفاع نسبة الديون من المصادر الخارجية في الجزائر وعمان بصفة عامة حيث تبلغ ٧٨,٥ ٪ في الجزائر و ٧٥,٩ ٪ في عمان في عام ١٩٨٣، كذلك ارتفعت هذه النسبة في الأردن وتونس والمغرب والسودان والصومال في عام ٨٣ بالمقارنة بعام ١٩٧٣، وهو أمر يعكس تطور مديونية دول العالم الثالث من حيث توجه قروض المصادر الخاصة الى الدول متوسطة الدخل (فيما عدا مصر وسوريا) الاقل نمواً ، وتعد عمان والجزائر بصفة خاصة مراكز جذب قوية للمصادر الخاصة والأسواق المالية في الخارج من حيث احتياطياتهما وصادراتهما النفطية.

ويرجع انخفاض نسبة الديون من هذه المصادر إلى الإجمالي من ديون الدول الاقل نمواً فيما عدا السودان والصومال إلى أنها لا تشكل مصادر جذب للبنوك الدولية (٣٥) جدول (٤) في الملحق . وبمقارنة الإحصائيات في الجدول رقم (٤) بالجدول رقم (٥) يتبين لنا الآتي :-

- تعد نسبة اقتراضات الدول العربية من سوق السندات الدولية ومن سوق الاقراض الدولي في الفترة ٧٢-١٩٧٩ والتي بلغت ١٩,٩ بليون دولار الى حجم المديونية العربية في عام ١٩٧٩ وهي ٤٣ ٪ نسبة مرتفعة للغاية . وإذا علمنا أن معظم هذه الاموال هي اموال عربية فان هذا يعكس اندماج كل مجموعة من الدول الدائنة والمدينة العربية في السوق المالية الدولية.

اما اذا قارنا ما حصلت عليه الدول العربية من قروض وسندات من الأسواق المالية الدولية في الفترة ٧٢ - ١٩٧٩ بالموجودات الاجنبية للسعودية والكويت والعراق والامارات وليبيا والتي بلغت ١٧٨ بليون دولار لاتضح لنا استئثار الدول غير العربية بالاموال العربية عبر الاسواق المالية (عام ١٩٧٩).

(٣٣) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٧ ص ١٠٥

(٣٤) ادبي حداد "المديونية الخارجية للدول العربية وأثرها على موازين المدفوعات" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، عدد

خاص عن ندوة المديونية الخارجية للدول العربية ، يونيو ١٩٨٦ ص ١١٢ و ١١٣

(٣٥) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٧ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

- كذلك بمقارنة مجموع الاقتراضات العربية من البنوك العربية فى الفترة ٧٦ - ١٩٨١ والتي بلغت ٥.٦ بليون دولار (جدول رقم ٤) بالمديونية العربية فى عام ٨١ وهى ٥٤ بليون دولار لاتضح لنا ان مساهمة هذه البنوك بلغت ١٠ ٪ من اجمالى المديونية العربية فى ذلك العام.

٢ - العون الانمائى العربى :

ولا يعنى ما سبق أن الدول العربية لم تقدم مساعدات ائتمانية للدول العربية على وجه الخصوص سواء ثنائية أو من خلال مؤسسات متعددة الاطراف وصناديق التمويل الوطنية ، ويشير الجدول رقم (٦) الى اجمالى المساعدات الانمائية من الدول العربية سواء ثنائية أو الى مؤسسات متعددة الاطراف ، ولقد بلغت مساعدات التنمية الميسرة التى قدمتها الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة ٧٠-١٩٨٤ إلى ٧٣.٢ بليون دولار ويمكن تقسيم هذه الفترة الى ٣ فترات خمسية : (٣٦).

- فى الخمس سنوات الاولى من السبعينات ٧٠-١٩٧٤ بلغت قيمة مساعدات التنمية الميسرة للدول العربية المصدرة للنفط ٧.٧ بليون دولار . اما الفترة ٧٥-١٩٧٩ فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً فى العون الانمائى العربى الى ٢٢ بليون دولار ، وبلغت قيمة هذه المساعدات ذروتها فى الاعوام ٨٠ و ١٩٨١ (٩ و ٨.٣ بليون دولار على التوالى). وتقلصت بعد هذه السنوات المعونة الرسمية العربية وبدأت فى الهبوط التدريجى حتى بلغت ٤.٨ بليون دولار عام ١٩٨٤.

ويتضح مما سبق ان سلوك تدفقات الدول العربية النفطية من المعونة الرسمية كان مرتبطاً بإيرادات النفط ، فلقد حدث هبوط فى صافى مدفوعات الاوبك بصفة عامة من المعونة الى الناتج القومى الاجمالى من ٢.٧ ٪ فى عام ١٩٧٨ الى ١.٢ ٪ فى عام ٨٢ و ١٩٨٣ وانخفض صافى مدفوعات المساعدة الانمائية الرسمية كنسبة من الانفاق الحكومى من ١٧.٥ ٪ فى عام ١٩٧٨ فى الكويت الى ٩.٦ ٪ فى عام ١٩٨٣ ومن ١٦ ٪ فى السعودية فى عام ١٩٧٨ الى ٥.٦ ٪ فى عام ١٩٨٣.

و- لقد بلغت نسبة المساعدات الإنمائية العربية فى السعودية والكويت وقطر والإمارات وليبيا والجزائر الى الناتج المحلى الإجمالى ١.٩٤ ٪ فى عام ١٩٨٤/٨٣ فى حين ان هذه النسبة لم تتعد ٢٤ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية و ٥٢ ٪ بالنسبة لدول السوق الاوربية المشتركة و ٣٦ ٪ بالنسبة لدول لجنة مساعدات التنمية و ٣٦ ٪ بالنسبة لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى و ٢١.٠ ٪ بالنسبة لمجموعة دول الكوميكون و ٩.٥ ٪ لمجموع دول الاوبك. (٣٧).

وتعد الكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية وقطر من اكبر ١٠ دول مانحة

(٣٦) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ ص ٣٦٨.

(٣٧) من الجدول رقم ٤/١٤ فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ ص ٣٦٨.

جدول رقم (٦) مساعدات التنمية المبررة المنطقية (صافي السحب) مليون دولار

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الكويت	١٢٩٤,٩	١٠٣٣,٧	٩٧١	١١٤٠	١١٥٤	١١٦٨	٩٩٥	١٠١٨
قطر	١٥٧,٦	٣٣١,٨	٢٩١	٢٧٠	٢٥٠	٥٠	(٢٢)	١٣
السعودية	٣٠٨٦	٥٤٦٤	٤٣٣٨	٥١٤٣	٣٦٦٤	٤٠٢٨	٢٩١٦	٣٧١٨
الإمارات	١٠٩٧,٤	٩٩١,١	٩٧٠	٩٠٩	٨١١	٤٠٢	١٠٠	٤٣
الجزائر	٦٨,٨	٥٠,١	٢٨١	١٠٣	٩٧	١٧٨	(٣٤)	٤٦
العراق	١٧١	١٩٦,٩	٦٥٩	٧٦٨	١٤٠	٩	(٣١)-	-
لبنان	٨٦,٢	١٢٠,٨	١٤٠	٢٨٣	٢٩٣	٤٣	(٥٧)	١٧
المجموع	٥٩٦١,٩	٨١٨٨,٤	٧٥٥٠	٩٥١٤	٨٤١٠	٥٨٢٨	٥١٦٠	٤٨٥٥
مجموع دول الأريك	٦١٢٥,٩	٨٦٣٦,١	٧٦٥٢	٩٥٨٩	٨٥٢٥	٥٨٩١	٥٤٧٦	٥٠٢٧
نسبة الدول المبررة للأريك %	٩٧,٣	٩٤,٩	٩٨,٦	٩٩	٩٨,٧	٩٨,٩	٩٤	٩٦٥
مساعدات الأريك للمؤسسات	١٨٧٧	١٣٧٨,٥	١٢٤٢,١	٨٤٧,٣	٨٧٠,٤	١٣٨٧,٩	١٤٧٩,٨	
متعددة الأطراف								

المصدر : بالنسبة للفترة ٧٧ - ٧٨ وبمساعدات الأريك للمؤسسات متعددة الأطراف ٧٧ - ٨٣ من : والتفاضل المالي من أجل التنمية ومقرس الاسم المتضمن للتجارة والتنمية ، جنيف ، نيويورك ١٩٨٦ .
ص ٧٧

بالنسبة للفترة ٧٨ - ٨٣ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ من ٣١٧
وبالنسبة لعام ١٩٨٤ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ من ٢٥

فى العالم فى عام ٨٢ و ١٩٨٣. (٣٧) ، ولقد بلغت نسبة ما قدمته البلدان العربية المصدرة للنفط (حوالى ٤.٨ بليون دولار) ١٣.١ ٪ من متوسط قيمة المساعدات الانمائية الميسرة خلال عامى ٨٢ و ١٩٨٤. وتبلغ نسبة مساعدات الدول العربية التغطية ٩٦ ٪ من مجموع المساعدات الميسرة لدول الاويك ، ولقد انخفض حجم المساعدات الميسرة من الجزائر فى الثمانينات وهى من دول الفائض المدينة.

اما العراق فلقد اثرت ظروف الحرب فيها على المساعدات المقدمة منها حتى اختفت فى الأعوام الاخيرة (جدول رقم ٦).

(٢ - ب -) نصيب الدول العربية من العون الإنمائى :

يبين الجدول رقم ٥ بالملحق ان العون الانمائى العربى قد ساهم بالفعل فى تمويل التنمية فى الدول الاقل نموا ، حيث تنخفض نسبة المصادر الخاصة للقروض الى اجمالى قروضها نتيجة لأنها لا تعد مصدر جذب للمراكز المالية الدولية كما سبق ان ذكرنا.

ويبلغ نسبة العون الانمائى الى الدين الخارجى فى جيبوتى ٩٢.٨ ٪ فى حين انه بلغ ٣٠.٦ ٪ فى المتوسط بالنسبة لموريتانيا واليمن الشمالى والجنوبى والصومال والسودان معا فى عام ١٩٨٥. وتعد هذه النسب مرتفعة نسبياً إذا قارناها بنسبة القروض الانمائية الميسرة من مصادر عربية الى مجموع الدين الخارجى للجزائر والعراق (٨.١٥ ٪ فى المتوسط) ، وعلى الرغم من الارتفاع النسبى للعون الانمائى فى عمان فان مركزها المالى سمح لها ايضاً بالتوسع فى الإقراض الخاص.

ونلاحظ انخفاض نسبة العون الانمائى العربى فى عصر الى مجموع القروض الانمائية وفى سوريا ايضاً ، وهما دولتان تمتعتا بنسبة مرتفعة من القروض الانمائية الميسرة من المصادر الدولية.

ولقد بلغت حصة الدول العربية من المساعدات العربية ٥٠ ٪ فى عام ١٩٨٤، واستحوذت سوريا والأردن معاً على ثلثى المساعدات الانمائية العربية فى ذلك العام.

اما بالنسبة للعون الانمائى العربى للمؤسسات متعددة الاطراف (٧٠٦.٣ مليون دولار عام ١٩٨٤) فلقد بلغ ١٦ ٪ فقط الى اجمالى العون الانمائى (٣٨) ، الامر الذى يعكس الاهمية النسبية للمعونات الثنائية فى هيكل المعونات الانمائية العربية.

(٣٨) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ ص ١٨٤ وتعد السعودية والكويت مصدر ٨٨.٧ ٪ للمساعدات الانمائية للمؤسسات متعددة الاطراف وساهمت الجزائر وليبيا وقطر والامارات ب ١١.٣ ٪ فقط عام ١٩٨٤.

وبدراسة اهم الدول المستفيدة من هذه المساعدات يتضح لنا أن مصر والأردن ولبنان والمغرب وعمان والصومال قد حصلت على ٤١,٨ ٪ من تلك المساعدات فى عام ١٩٨٣، مع ملاحظة التدهور النسبى لمصر فى عام ١٩٨٣ بالمقارنة بعام ٧٧ بسبب إنهاء عمليات الدفع إلى هيئة الخليج للتنمية.

اما بالنسبة للمساعدات الميسرة الملتزم بها من مجموع صناديق ومؤسسات التنمية العربية ، فنلاحظ أن الاقطار العربية قد حصلت على ٥٢ ٪ من مجموع قروض هذه المؤسسات فى عام (٣٩) ١٩٨٥ ، والتي بلغت ١٥٧٤ مليون دولار . ولقد بلغ المجموع التراكمى للمساعدات الميسرة المقدمة من مجموع صناديق ومؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام ١٩٨٥ (٥٧ ، ٢١٩٥٠ مليون دولار قدمت لـ ١٠٠ دول نامية)

ولقد اتسع نطاق المساعدات الإنمائية للدول العربية إلى الدول الافريقية والاسيوية واللاتينية ، إلا أن ما يلفت النظر أيضا هو أن الدول الصناعية أيضا كانت من الدول المستفيدة لبعض التسهيلات المقدمة من الدول المصدرة للنفط ، فجانبا الصناديق الوطنية ومؤسسات التمويل الإنمائى متعددة الأطراف تشمل الأنماط المؤسسية للمساعدات العربية الإنمائية الصناديق التى تنشئها الدول العربية النفطية بالتعاون مع الدول الصناعية وبعض المؤسسات الإنمائية والبنوك والشركات الخاصة (٤٠).

٣ - الدول الدائنة والمدينة بعد الحقبة النفطية.

وهكذا يتضح مما سبق ان الأوضاع المالية للوطن العربى بأكمله - الدول الدائنة والمدينة معا - ارتبطت بقلقة واحدة وهى الأموال النفطية والتي بدورها ارتبطت بالأسواق المالية الغربية وأسعار النفط ، ودخلت المنطقة العربية فى الوقت الراهن مرحلة جديدة فى تطورها الاقتصادى وهى حقبة ما بعد الطفرة النفطية . ومن ابرز مظاهر هذه الحقبة انحسار العوائد المالية للدول الرئيسية ، وعجز الدول العربية المدينة عن مواجهة مديونيتها الخارجية ، وتقلص الموارد المالية المتاحة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول الفائض والموارد التى كانت تتدفق على دول العجز كقروض ميسرة أو هبات ، مما أدى الى تزايد العجز فى موازين المدفوعات وزيادة حجم المديونية العربية (٤١) وهكذا اصبح العالم العربى بأكمله يواجه أوضاعاً اقتصادية تتسم

(٣٩) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ ص ١٨٤ .

(٤٠) محمد المعارى، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية فى تنمية العالم ، مجلة النفط والتعاون العربى سنة ١٩٨٣ ص ٢٢-٢٣

(٤١) محمد سعيد التابلسى « النظرة الدولية ومبرراتها » نوبة المديونية والارصدة العربية فى الخارج عمان ١١-١٢ يناير ١٩٨٧ ص ١-٢

بالاضطراب منذ مطلع الثمانينات . ويوضح الجدول رقم (١) انخفاض العوائد النفطية فى الفترة ١٩٨١-١٩٨٦ بنسبة ٧٣ ٪ . كذلك نلاحظ أن نسبة إنتاج الأوبك إلى الإنتاج العالمى من النفط قد انخفضت من ٢٢,٩ ٪ فى الفترة ٧٣ - ١٩٨٠ إلى ٢١,٦ ٪ فى الفترة ٨٠-١٩٨٦ . ولقد تأثرت الفوائض النفطية وبالتالي المساعدات الانمائية للدول النفطية المقدمة لدول العجز بعوامل ثلاث:

- تعديلات اسعار النفط

- مستوردات البلدان المستهلكة للنفط من بلدان الاوابك .

- واردات بلدان الأوبك العربية وتطور اسعارها (٤٢).

وتمثل هذه العوامل مجتمعة نجاح الدول الصناعية الغربية وهى المستهلك الرئيسى للطاقة فى العالم فى ترشيد استخدام النفط وتطوير المصادر البديلة له بجانب اثر الركود الاقتصادى فى الدول الصناعية على استخدام الطاقة والقيام باستهلاك مخزونها الاستراتيجى الضخم من البترول اثر حوادث ايران فى عام ١٩٧٩ . (٤٣) ولقد ادت كل هذه العوامل الى :-

- انخفاض معدل نمو استهلاك العالم من الطاقة من ٥٠ ٪ فى السنوات ٦٥-١٩٧٣ الى ٢٥ ٪ فى الفترة ٧٣-١٩٨٥ وهى فترة أقصر من الاولى (٤٤).

وقد ادى ذلك إلى فك الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلى ونمو الاحتياجات من الطاقة فى معظم الدول الصناعية ، بحيث انخفضت نسبة تغير معدل استهلاك الطاقة بالنسبة لوحدة الناتج المحلى الاجمالى من ٠,٤ ٪ فى دول منظمة التعاون فى عام ١٩٦٥ الى ٠,٣٥ ٪ فى عام ١٩٨٥، وانخفض نصيب الفرد من استهلاك الطاقة من ٨,٢ طن عام ١٩٨٤ الى ٧,٦ طن عام ١٩٨٤ (٤٥). اما بالنسبة للتغير الهيكلى الذى حدث فى انماط استهلاك الطاقة ، فلقد انخفضت مساهمة النفط فى استهلاك الطاقة من ٤٦ ٪ فى عام ١٩٧٢ الى ٣٧,٨ ٪ فى عام ١٩٨٥ .

- انخفاض الطلب العالمى على صادرات الأوبك ، فلقد ترتب على انخفاض الطلب على النفط تراجع صادرات الأوبك من ٢٧,٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ الى ١١,٨ مليون برميل عام ١٩٨٤ . (٤٦) ولقد كان الانخفاض فى الطلب العالمى على صادرات الأوبك نتاج السياسات التى اتبعتها وكالة الطاقة الدولية من اجل زيادة انتاج النفط خارج دول الأوبك . وفى يناير ١٩٨٣ بدأ عهد جديد عرف باسم النظام الجديد للنفط new oil order . وتحولت سوق النفط من سوق بائعين الى سوق مشتريين .

(٤٢) على توفيق صادق "مستقبل الفوائض المالية للبلدان العربية المنتجة للنفط" مجلة البترول والتعاون العربى ، العدد السابع ، المجلد السادس ، ١٩٨٠ ، ص ٥٦ .

(٤٣) محمد محروس اسماعيل "اثر انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد" مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٨٤ ص ٥ .

(٤٤) على خليفة الكوارى "قراءة اولية فى الاوضاع النفطية الراهنة المستقبل العربى" ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧/ ٧٠ ص ٨٩ .

(٤٥) المرجع السابق ص ٩١ .

(٤٦) المرجع السابق ص ٩٧ .

- وهكذا وبعد سنوات طويلة تمكنت فيها الأقطار العربية ذات الفائض أو العجز من الحصول على تدفقات نقدية كبيرة وانتهى الامر بالعرب جميعا الى مصير واحد وهو انحسار تلك التدفقات النقدية وتفاقم المشاكل الاقتصادية في دول العجز وازدياد مخاطر التوظيف الخارجى للأموال النفطية. ويرجع السبب فى ذلك ان كل الاقطار العربية اعتمدت فى مواردها المالية على عامل واحد وهو النفط دون تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وبالتالي تدهورت اوضاعها الاقتصادية مع انخفاض العوائد النفطية.

فالنسبة لدول الفائض العربية فان خلاصة التجربة السابقة اوضحت أن الاستثمارات العربية الخارجية تعرضت لمخاطر عديدة نتيجة لـ :

- معدلات التضخم التى تتعايش معها المجتمعات الرأسمالية والتى تؤثر على القيمة الحقيقية للعوائد والفوائض النفطية . فباستخدام الأسعار الرسمية لبرميل النفط العربى محسوبا بمعدلات التضخم فى مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى ، وهى الدول التى تتركز فيها التجارة والأموال العربية يتضح لنا أثر التضخم على امتصاص العوائد النفطية ، حيث انخفض السعر الحقيقى لبرميل النفط عن السعر الرسمى له بـ ٥٨,٧ ٪ ، وعلى الرغم من أن البعض يعزو اسباب التضخم الحالى الى ارتفاع اسعار البترول ، فإن الاحصائيات تشير الى ان الموجات التضخمية قد بدأت عام ١٩٧٢ ، أى قبل الزيادة فى أسعار النفط نتيجة لعوامل عديدة مثل قوة التنظيمات النقابية وزيادة التركيز الرأسمالى وتعاضم دور الشركات متعددة الجنسية... الخ (٤٧).

جدول رقم (٧)

الاسعار الرسمية لبرميل النفط محسوب بمعدلات التضخم ١٩٧٤

البيان	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
السعر الرسمى	٩,٥٦	١٧,٨٤	٣٢,٥	٣٠,٠٣	٢٩	٢٨
السعر الحقيقى	٩,٥٦	١١,٤٣	١٦,٧٢	١٣,٦٢	١٤,٤٩	١١,٥٧

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الامين العام السنوى ١٩٨٥ ص ١٤٩ .

السعر الحقيقى : متوسط بالنسبة للأسعار فى الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وايطاليا .

(٤٧) السيد عبد المولى "التعاون العربى الاوروبى وكيفية تطويره" ، مصر المعاصرة ١٩٧٦ ص ٧٢
Haazem Elbiblawi " Oil Surplus .. op,cit. p.39

- انخفاض سعر العملة وتخفيض قوتها الشرائية وبصفة خاصة الدولار وهي العملة التي تشكل معظم الأرصدة الاجنبية المملوكة للبلاد العربية سواء تلك المستخدمة كاحتياطات أو تلك الموظفة في الاسواق النقدية المالية الاوروبية ، ولنا في يوم ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ عبرة في ذلك. فبعد انتعاش في اسواق الاوراق المالية العالمية ولدة تزيد عن ٤ سنوات متتالية انخفضت اسعار الاسهم واسعار السندات بشكل مذهل ، بحيث بلغ الانخفاض في اسعار الاسهم في بورصة باريس ٩,٧ ٪ ، وهو اسوأ ما حدث منذ الانخفاض الذي صاحب انتخاب الحكومة الاشتراكية في فرنسا في عام ١٩٨١ (٤٨).

يؤدي كبر حجم الودائع في المصارف الى صعوبة تحويلها من عملة لآخرى ومن مصرف لآخر (٤٩). ولقد ترتب على تدفق الودائع قصيرة الاجل على اسواق النقد الاوروبية ان تعدت نسبة المصادر الخاصة للودائع النسبة المتعاقد عليها مما جعل البنوك الكبيرة تحدد حجم ودائعها عن طريق تخفيض سعر الفائدة (٥٠).

- تقييد حرية انتقال الاستثمارات الاجنبية ، اذ تتخذ العديد من الدول الاوروبية العديد من الاجراءات ما يحقق رقابتها على حركات رؤوس الاموال الاجنبية للحد من دخولها أو الحد من خروجها ، والسمة الغالبة للتشريعات الاوروبية في هذا الصدد هي خضوع انتقالات رؤوس الاموال الاجنبية للرقابة الادارية عن طريق الحصول على موافقة الجهات الادارية لنوعية الاستثمار ومطابقته للتشريعات الوطنية (٥١).

- وبالإضافة الى ما سبق يمكن ان تتعرض الاستثمارات العربية في الخارج الى مخاطر التجميد والتأميم والمصادرة ، بالإضافة إلى أن العبء الضريبي على الايرادات الناجمة من الاستثمارات الاجنبية يعتبر مرتفعاً جداً في الدول الاوروبية (٥٢).

(٤٨) الاهرام الاقتصادي ٢٦/١٠/١٩٨٧ ، ص ٨٣

(٤٩) حسن عباس زكي " نحو استراتيجية شاملة لاستثمار الاموال العربية " مصر المعاصرة ، العدد ٢٧٢ ابريل ١٩٧٨ ص ٨

(٥٠) مجدى صبحي ، فوائض البترول والادوات والاستثمار العربي في الخارج " السياسة الدولية يوليو ٨٧ ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٥١) السيد عبد المولى ، مرجع ذكره ص ٧٨ .

(٥٢) المرجع السابق ص ٥٩ .

- ولقد تمكنت الدول الصناعية من استنزاف جزء كبير من الاموال العربية ، فلم تكتف بالاقتراض من الاسواق المالية النقدية لمواجهة عجز موازين مدفوعاتها ، بل لجأت ايضاً الى عقد بعض الاتفاقات الثنائية ومتعددة الاطراف بينها وبين الدول العربية المنتجة للنفط تقوم على تبادل النفط نظير سلع استثمارية . وكان حساب التسهيلات النفطية الذي انشأه صندوق النقد الدولي فى يونيه ١٩٧٤ ، وانتهى العمل به فى عام ١٩٧٦ احدى الصور التى تعكس آثار الاستنزاف الخارجى للاموال النفطية ، فلقد قدمت السعودية والكويت و ابو ظبى وعمان قروضاً لهذا الحساب بلغت ٤٤ ٪ من مجموع الموارد المالية به والتى بلغت ٦٩٠٢٠٢ مليون وحدة سحب خلال فترة نشاطه فى ٧٤ و ١٩٧٥ . واستحوذت الدول المتقدمة الصناعية على ٦٣ ٪ من مجموع تسهيلات ذلك الحساب ، فى حين حصلت الدول النامية على ٣٧ ٪ فقط من مجموع القروض لهذا الحساب وحصلت الدول العربية وهى مصر وموريتانيا والمغرب والسودان واليمن الجنوبية على ١٠٨ ٪ فقط من تسهيلات هذا الحساب (٥٣).

(٣ - ب -) اما بالنسبة للدول العربية المدينة :

فتشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى تزايد المديونية الخارجية الى الناتج القومى الاجمالى من ٢٢.٧ ٪ فى المتوسط فى عام ١٩٧٠ الى ٤٩.٩ ٪ فى المتوسط فى عام ١٩٨٣ للدول متوسطة الدخل وهى مصر والمغرب وتونس وسوريا والاردن ومن ٢٥.٨ ٪ فى ١٩٧٠ فى المتوسط الى ٩٨.٢ ٪ فى ١٩٨٣ للدول الأقل نموا وهى السودان وموريتانيا واليمن الشمالى واليمن الجنوبي وجيبوتى . ونلاحظ الارتفاع الشديد فى هذه النسبة فى اليمن الشمالى والمغرب وجيبوتى والسودان بصفة خاصة . اما تقديرات عمان والجزائر ، فهى وإن كانت تشير الى ارتفاع هذه النسبة فى الفترة ٧٠ - ١٩٨٣ للجزائر وفى الاعوام ٨٢ و ١٩٨٣ بالنسبة لعمان ، الا انها لم تتعد ١٦.١ ٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عمان فى عام ١٩٨٣ ، وبلغت ٢٨ ٪ فى الجزائر فى ذلك العام .

كذلك يوضح هذا الجدول بلوغ نسبة إجمالى الدين الخارجى الى الصادرات الحدود الخطرة لها فى كل من مصر والمغرب والسودان وموريتانيا واليمن الشمالى ، اذ تعدت ٢٠٠ ٪ . وبصفة عامة يغلب الاتجاه السعودى على هذه النسبة فى كافة الدول العربية المدينة فيما عدا عمان .

(٣ - ج -) ونشير الى أن زيادة السيولة الدولية فى السوق المالية الخارجية ، وإن كانت بالفعل قد ساعدت على امتصاص الاموال النفطية العربية وعملت على نقلها كقروض إلى الدول العربية المدينة فإنها ليست العامل الأساسى وراء تزايد المديونية . فعلى الرغم من أن زيادة السيولة الدولية فى السبعينات جعلت عملية الاقتراض عملية مريحة وسهلة ، الا

(٥٣) خلاف عبد الجبار خلاف * استخدام العائدات النفطية فى حساب التسهيلات النفطية وآثاره النفط والتنمية ، ١٩٨٦ ، ص ٨٦ - ٩١ .

جدول رقم (٨)
أسماء الدين العربية الخارجية

الدول	نسبة الدين الخارجي		نسبة إجمالي الدين الخارجي ونسبة الدين إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة إجمالي الدين خدمة الدين		الناتج القومي الإجمالي (%)		نسبة الدين الخارجي	
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨١	١٩٨٠
الجزائر	١٩,٣	٣٨,٧	٣١,٩	٣٥,٢	٣١,٩	٣٥,٢	٣١,٩	٣٥,٢	٣١,٩	٣٥,٢
البرتغال	٣٣,٥	٣٧,٤	٤٣,٩	٣٨,٧	٤٣,٩	٣٨,٧	٤٣,٩	٣٨,٧	٤٣,٩	٣٨,٧
تونس	٣٨,٣	٣٣,٩	٤٣,٣	٣٨	٤٣,٣	٣٨	٤٣,٣	٣٨	٤٣,٣	٣٨
ليبيا	١٠,٦	٢٠,١	١٥,١	١٥,٣	١٥,١	١٥,٣	١٥,١	١٥,٣	١٥,١	١٥,٣
عمان	٤,٣	-	١٦,١	-	١٦,١	-	١٦,١	-	١٦,١	-
لبنان	٣٣,٣	٥١,٧	٥٣,٨	٤٣,٧	٥٣,٨	٤٣,٧	٥٣,٨	٤٣,٧	٥٣,٨	٤٣,٧
مصر	١٨	٣٨,٦	٦٠,٨	٥٣,٤	٦٠,٨	٥٣,٤	٦٠,٨	٥٣,٤	٦٠,٨	٥٣,٤
الغرب	١٦,٤	٣٦,٧	٣٦,٢	٣٧,٢	٣٦,٢	٣٧,٢	٣٦,٢	٣٧,٢	٣٦,٢	٣٧,٢
الوسط	١٥,٢	٣٧,٢	٤٧,٧	٥٩,٣	٤٧,٧	٥٩,٣	٤٧,٧	٥٩,٣	٤٧,٧	٥٩,٣
السودان	٣٤,٤	٤٥,٣	٧٨,٤	٧٠,٩	٧٨,٤	٧٠,٩	٧٨,٤	٧٠,٩	٧٨,٤	٧٠,٩
موريتانيا	١٣,٩	١٣٩,٧	١٤٦,٥	١٣٢,١	١٤٦,٥	١٣٢,١	١٤٦,٥	١٣٢,١	١٤٦,٥	١٣٢,١
اليمن الشمالي	٥٠	٣٧,١	٣٦,١	٣٤,٣	٣٦,١	٣٤,٣	٣٦,١	٣٤,٣	٣٦,١	٣٤,٣
اليمن الجنوبي	-	٥٨,٦	٨٠,٢	٧٣,١	٨٠,٢	٧٣,١	٨٠,٢	٧٣,١	٨٠,٢	٧٣,١
جيبوتي	٢٥,٨	٦١,٦	٧٧,٨	٧١,٩	٧٧,٨	٧١,٩	٧٧,٨	٧١,٩	٧٧,٨	٧١,٩
الوسط	٢٥,٨	٦١,٦	٧٧,٨	٧١,٩	٧٧,٨	٧١,٩	٧٧,٨	٧١,٩	٧٧,٨	٧١,٩

المصدر : اقسمن من
١ - دفتر حيازة و اثر المديونية الخارجية على التنمية في الدول العربية - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، يناير ٨٦ جلد رقم ١٥ ، ١٦ ، ٤ .
٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٤
٣ - بالنسبة لعام ١٩٨٥ -

ان الدين الخارجى العربى يعكس الاختلالات التى تعاني منها الاقتصاديات العربية فى الميزانيات العامة والقطاعات الانتاجية ، ولكن كان الاقتراض الخارجى ضروريا لسد فجوة الموارد المحلية بها نتيجة لارتفاع المستويات الاستهلاكية وضعف الموارد الموجهة للاستثمار بها، وهو ما بينه الجدول رقم (٩) . ولقد بلغت فجوة الموارد الى الناتج المحلى الاجمالى - ١٠ ٪ و -٦,٣ ٪ و -٥,١ ٪ فى مصر وسوريا وتونس على التوالى فى عام ١٩٨٥ ، فى حين بلغت هذه النسبة - ٣٩ ٪ فى الاردن و -٩٩ ٪ فى لبنان و -١٢,٤ ٪ فى المغرب و -١٦,٦ ٪ فى السودان و -١٧,٨ ٪ فى الصومال و -١٠,٢ ٪ فى جيبوتى و -١٨,٥ ٪ فى موريتانيا و -٤٨ ٪ فى اليمن الشمالى و -٦٧ ٪ فى اليمن الجنوبى . وتشير الإحصائيات الخاصة بالدول النفطية إلى أن هذه النسبة كانت سالبة فى العراق (-١,٥ ٪) وفى السعودية (-١٠,٢ ٪) فى عام ١٩٨٥^(٥٤) . ويرجع السبب فى ذلك الى ارتفاع مستويات الاستهلاك فى الدول العربية وعجز المدخرات المحلية عن تغطية الاستثمارات . ولقد انخفضت نسبة الادخار المحلى الى الاستثمار من ٢١٢,٧٥ ٪ فى الدول النفطية فى المتوسط فى عام ١٩٨١ الى ١٠٨,٤ ٪ فى ١٩٨٥ . ومن ٢٦,٩ ٪ فى الدول العربية غير النفطية وشبه النفطية فى المتوسط فى عام ١٩٨١ الى ١٦ ٪ فى عام ١٩٨٥ . (دول المجموعة الثالثة والرابعة والخامسة فى الجدول رقم ٩)

(٣ - د -) وعلى الرغم من أن الاقطار العربية كانت المستفيد الرئيسى من العون الانمائى العربى الا ان التوزيع القطاعى لقروض مؤسسات التمويل العربية يبين انخفاض حصة القطاعات الانتاجية منها التى بلغت ٣٥,٣ ٪ لقطاعى الزراعة والصناعة من اجمالى هذه القروض فى عام ١٩٨٥ . الامر الذى انعكس على نمط تخصيص الاستثمارات فى الدول العربية الى القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الانتاجية . ولقد حصلت القطاعات الاخرى (خدمات ، تشييد) على ٦٤ ٪ من قروض مؤسسات التمويل العربية . وانخفضت نسبة القروض الموجهة الى القطاع الزراعى فى عمان (٢ ٪) ، وسوريا (٣,٨ ٪) وجيبوتى (٤,٦ ٪) . كذلك كانت القروض الموجهة إلى قطاع الصناعة منخفضة للغاية فى البحرين (٧,٣ ٪) وسوريا (٩,١ ٪) ، والصومال (٢,٣ ٪) ، عمان (٨,١ ٪) ، اليمن الشمالى (١,٦ ٪) ، واليمن الجنوبى (٣,٢ ٪) .^(٥٥) وهكذا لم تساهم هذه المبالغ التساهلية الكبيرة فى تنمية القطاعات الانتاجية فى معظم الدول المستفيدة منها، وذلك بالإضافة الى ان ارتباط المساعدات الانمائية بعوائد النفط جعل هذا المورد التمويلى يتناقص فى قيمته مع انخفاض تلك العوائد ، اذ تشير الارقام الى ان متوسط نسبة التغير لمساعدات التنمية الرسمية قد تناقصت من ٧,٧ ٪ فى الفترة ١٩٨٢/٧٢ الى ٨,١ ٪ فى الفترة ١٩٧٨/٧٧ - ٨٢/٨٢^(٥٦) .

(٥٤) محسوب من واقع بيانات الجدول رقم ٢/٢ فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ .

(٥٥) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦ ، ص ٤-٤ .

(٥٦) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥ ، ص ٤٠١ .

جدول رقم (٩)

بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي كقيمة من إجمالي الناتج (نسبة مئوية)

فجوة الموارد	الواردات		المصارف		الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		الاستثمار		
	١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨١	
٢,٦	٢٦,١	٢٦,٢	٢٥,١	٢٨,٨	٦١,٢	١٩,٦	١٤,٤	٤٣,٢	٢٤,٦	٢٧,٥	المجموعتان الأولى والثانية
١,٢	٢٨,١	٤٤,٩	٣٣,٣	٤٦	٧١,٣	١٦,٦	٣٦,٨	٣٣,٥	٢٥,٢	٢١,٩	المجموعة الأولى
٤,٤	٠,٦	٢٤,٩	٢٩,١	٢٩,٣	٣٩,٧	٩,٨	٥١,٧	٤٩,٥	٣٣,٨	٢٩,٧	المجموعة الثانية
١٣,٦-	١٩,٦-	٣٧,٤	٤٤,٧	٢٣,٨	٢٥,٣	٢١,١	٦٨,٦	٧١,٤	٣٣	٢٧,٢	بقية الدول العربية
٨,٧-	١٤,٣-	٢١,٨	٥,٤٣	٢٣,٢	٢٨	١٩,٨	٦٤,٦	٦٦,٢	٢٢,٥	٢٨,٤	المجموعة الثالثة
٢٧,٨-	٢٧,٢-	٥٩,٧	١,٥٥	٣٢	٢٨,٧	٢٣,١	٨٠,٤	٧٦,٥	٢٥,٥	٢٧,٦	المجموعة الرابعة
٢٠,٢-	٢٦,١-	٤٦,٣	٣٧,٣	١٦,٢	١١,٢	٢٥,٦	٣١,٤	٨١	٢٣,١	٢٢,٦	المجموعة الخامسة
١,٩-	١٦,٣	٣٦,٥	٣٧,٢	٢٤,٧	٥٣,٥	٢٠,٢	١٥,٨	٥٠,١	٣١,٥	٢٧,٥	مجموع البلدان العربية

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ من ٢١

تشمل المجموعة الأولى : الإمارات ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت

المجموعة الثانية : الجزائر ، العراق ، ليبيا

المجموعة الثالثة : تونس ، سوريا ، مصر

المجموعة الرابعة : الأردن ، لبنان ، المغرب

المجموعة الخامسة : جيبوتي ، السودان ، الصومال ، موريتانيا ، اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي

٢ - ه - أما دراسة الاوضاع الاقتصادية للدول العربية الدائنة والمدينة :

فإنها تشير بوضوح إلى الاختلالات الهيكلية فى اقتصاديات تلك الدول ، فبمراجعة معدلات نمو إجمالى الناتج المحلى الحقيقى تبين لنا أنه تراجع بالنسبة لكافة الدول العربية بنحو ٢,٢ ٪ فى المتوسط فى الثمانينات بالمقارنة بمعدل نمو سنوى حقيقى بلغ ٥,٥ ٪ خلال النصف الثانى من السبعينات . ويبين الجدول رقم (١٠) انخفاض اجمالى الناتج فى الدول النفطية (الامارات ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت ، ليبيا) فى الفترة ٨٠ - ٨٢ بمعدل سنوى يبلغ ٢ ٪ فى المتوسط نتيجة لانخفاض العوائد النفطية منذ بداية الثمانينات واتباع سياسات تقشفية فيها .

- كذلك يبين الجدول النمو الكبير فى قطاع التمويل والمصارف فى فترة السبعينات نتيجة لارتباطه بالعوائد النفطية وازدهاره معها . كذلك يستحوذ قطاع التوزيع والخدمات على ٣٠,٢ ٪ من اجمالى الناتج فى هذه الدول فى الفترة ٧٥ - ١٩٨٣ . اما بالنسبة للبحرين ، وتونس ، والجزائر ، وسوريا ، والعراق ، ومصر فإننا نلاحظ انه على الرغم من انخفاض معدل نمو ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية فيها من ٤,٦ ٪ فى الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ الى ٩- ٪ فى الفترة ٨٠ - ١٩٨٣ فإن هيكل الناتج بها مختلف ، ويرجع ذلك الى تنوع مصادر الدخل بها وعلى الرغم من ذلك نلاحظ انخفاض معدلات نمو كافة القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة التحويلية والتشييد بها فى الفترة ٨٠ - ١٩٨٣ بالمقارنة الزمنية ٧٥ - ١٩٨٠ . وبدراسة الهيكل القطاعى للناتج فى هذه الدول أيضا يتضح لنا وجود اختلالات هيكلية واضحة فى صالح قطاعات التوزيع وقطاعات الخدمات التى ارتفع نصيبها فى الناتج من ٣٦,٦ عام ١٩٧٥ الى ٤٠,٩ ٪ فى عام ١٩٨٣ مع تناقص الاهمية النسبية للقطاعات السلعية فى عام ١٩٨٣ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ من ٦٣,٤ ٪ الى ٥٩,١ ٪ وبالنسبة للاردن ولبنان والمغرب فلقد تبين ان الاردن والمغرب قد حققتا بالفعل نوعاً حقيقياً مقوماً بالعملات المحلية لهما . الا ان ما يهمنا هو توزيع الناتج على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولقد انخفضت نسبة القطاعات السلعية من الناتج المحلى من ٥٦,٧ ٪ عام ١٩٧٥ الى ٥٢ ٪ فى عام ١٩٨٣ فى المتوسط فى جيبوتى والسودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالى والجنوبى ومن ٧٦,٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٦٥,٥ ٪ فى عام ١٩٨٣ بالنسبة لإجمالى الوطن العربى. وهكذا استنفدت الدول العربية جميعها النفطية وغير النفطية التدفقات المالية إليها فى السبعينات فى نمو القطاعات الخدمية والتوزيعية على حساب القطاعات الانتاجية التى تناقصت اهميتها .

وتفاقمت مشاكل موازين المدفوعات فى الدول العربية مع تدهور معدلات التبادل الدولية الخارجية ، وهو ما يشير إليه الجدول رقم (٢) فى الملحق الاقتصادى. فلقد انخفضت تلك المعدلات من ١٠٧,٣ فى المتوسط فى عام ١٩٨٠ الى ٨٦ فى المتوسط فى عام ١٩٨٥ نتيجة لاعتماد تلك الدول على استيراد اغلب مستلزماتها من الخارج وارتفاع أسعار تلك المستوردات مع انخفاض أسعار أهم صادراتها من النفط.

معدلات النمو القطاعية والبيكل القياسي لفاتح المحي الاجمالي (بالاسعار الثابتة لعام ٨٠)

الاجمالي		الرابعة		المجموعه الثالثه		المجموعه الثانيه		المجموعه الاولى		البيان
فاتح نسبي	معدل النمو	فاتح نسبي	معدل النمو	فاتح نسبي	معدل النمو	فاتح نسبي	معدل النمو	فاتح نسبي	معدل النمو	
٨٣-٧٥	٨٣-٨٠	٨٣-٧٥	٨٣-٨٠	٨٣-٧٥	٨٣-٨٠	٨٣-٧٥	٨٣-٨٠	٨٣-٧٥	٨٣-٨٠	-٧,٥
٦٠,٥ ٧١,٥	٣,٥	٥٢,٨ ٥٦,٧	٢٤,٨-	٤٤,٢ ٥١,٤	١٣,١-	٥١,١ ٥٦,٤	٢,٣-	٥١,١ ٥٦,٤	٨,٩-	٥,٧
١١,٥ ١٨,٦	-	-	-	-	-	١٥,٧ ١٨,٦	-	١١,٥ ١٤,٣	٥,٩	٩,٧
٦,٣-	٢,٤	٣٣,٨-	٢-	-	-	١٥,٧	٥,٢	١٢,٨-	١٢,٨-	٤,٤
١١-	٣,٧	١٧,٥-	٢,١-	٢٤,١-	٢,٩	١١,٤-	٦,٧	٩,٨	٩,٨	١٤,٣
-	-	٢٧,٤-	٣,٧	١١,٦-	١,٦	١١,٦-	٢	٢,٤	٢,٤	١١,٤
٨,٧-	٧	٢٤,٧-	٣,٨	٣٨,٣ ٣٩,٢	١٧,٢-	٣٤,١ ٣٨,٧	٧,٢	١٧,٢ ١٧,٤	٩	١٣,٦
٤,٧-	٦,٨	٢٤,٨ ٢٩,٤	٢٤,٧-	٣٨,٣ ٣٩,٢	١٧,٢-	٣٤,١ ٣٨,٧	٧,٢	١٧,٢ ١٧,٤	٩	١٣,٦
-	-	٢١,٢-	٥,١-	١,٣-	١٥,٢	١٢,١	٧,٥	١٤,٩	١٤,٩	١٦,٢
٦,٧-	٦,٩	٣٠,٨-	٥,١	١٦,٥ ١٦,٣	٤,٥-	١٦,٨ ١٧,٩	٢,٩	٥,٧	٥,٧	٨,٥
-	-	٣٧-	٢,٦	١٠-	١٥,٢	٢,٥	٢,٥	٨,٣	٨,٣	٧,٤
٩,٣-	٤,٩	٢٥,٩-	٥,٧	٨٠,٢-	٧,٣	٢,١	٢,٦	٢-	٢-	٩,١

المصدر : من الجدول نمرة ٢,١ من النمو الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ من ٤٢. ٤٤.

دول المجموعه الاولى : الامارات , السعودية , عمان , قطر , الكويت , ليبيا .

دول المجموعه الثانيه : البحرين , تونس , الجزائر , سوريا , العراق , مصر .

دول المجموعه الثالثه : الاردن , لبنان , المغرب .

دول المجموعه الرابعه : جيبوتي , السودان , الصومال , موريتانيا , اليمن الشمالي , اليمن الجنوبي .

كذلك يشير نمط استخدام الناتج في الوطن العربي الى تزايد نصيب الاستهلاك النهائي من الناتج المحلى بمعدل يفوق معدل نمو الصادرات التى انخفضت اهميتها بالنسبة لكافة مجموعات الدول العربية المبينة فى الجدول رقم (٩) . ولقد انخفضت صادرات الوطن العربي من حوالى ٢٢٢ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٦١ بليون دولار عام ١٩٨٢ . ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض صادرات النفط للدول النفطية والتى تشمل حوالى ٧٠ ٪ من جملة الصادرات العربية نتيجة للانخفاض فى حجم الانتاج والأسعار ، ونلاحظ ايضاً ان الاستهلاك النهائى للدول العربية يفوق ناتج القطاعات الاستهلاكية ، مما ادى الى زيادة كبيرة فى الواردات من ١١.١ مليار عام ١٩٧٥ الى ٢٦.٤ مليار عام ١٩٨٠ ثم الى ٩٤.٥ مليار فى عام ١٩٨٤ . وبلغت نسبة الزيادة فى الخمس سنوات الاخيرة من السبعينات ١٢٧.٨ ٪ وفى الخمس سنوات الاولى من الثمانينات ٢٥٧.٩ ٪^(٥٧) وتحصل الدول الصناعية بما فيها اليابان على ٦١.٥ ٪ من الصادرات العربية وتأتى ٧٢.٥ ٪ من الواردات العربية من هذه الدول فى عام ١٩٨٤ . وهكذا انتهى الوضع بالدول العربية ذات الفائض والمدينة من مجرد تبعية مالية الى تبعية مالية وتجارية ، وارتفعت مؤشرات التبعية التجارية للدول العربية مقاسة على اساس

$$\frac{\text{صادرات} + \text{واردات}}{\text{الناتج المحلى الاجمالى}} \times 100 \text{ من } 26.5 \text{ ٪ فى عام } 1970 \text{ إلى } 28 \text{ ٪ فى عام } 1984 \text{ (٥٨)}$$

ويرجع ذلك اساساً الى ضعف القاعدة الانتاجية الصناعية العربية . فالوطن العربي يستورد كل السلع الصناعية الاستهلاكية والانتاجية ، وتشكل السلع الانتاجية ٢٩ ٪ من اجمالى الواردات العربية فى عام ١٩٨٢ ، بمعنى ان الوطن العربي يفتقر الى وجود القاعدة الانتاجية اللازمة لانشاء صناعة تحويلية . ولقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الرأسمالية فيه ١٠ ٪ فقط فى عام ١٩٨٢/٨١^(٥٩) .

وبالتالى تصبح السلع الاستهلاكية امتداداً طبيعياً لسوق السلع الاستهلاكية فى الدول الرأسمالية ، كذلك يشير الهيكل السلعى للواردات الى تبعية غذائية للعالم العربي اجمع . حيث بلغت الواردات الغذائية ١٧ ٪ من مجموع الواردات الغذائية العربية . فى حين ان معظم الدول

(٥٧) من التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٨١ و١٩٨٦ .

(٥٨) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٥ ص ٤٦ .

(٥٩) المرجع السابق ص ٢٨٩ .

العربية دول زراعية ، وبلغ حجم الواردات الغذائية للوطن العربي فى عام واحد وهو ١٩٨٢ : ١٧.٧ بليون دولار. وترجع أهمية هذا الرقم الى ان معدل تزايد استهلاك الطاقة الغذائية مرتفع للغاية فى الدول العربية ، فى حين ان مستوى نمو الانتاج الغذائى خلال العشر سنوات الاخيرة لا يتعدى ٢.٨ ٪ سنوياً ، وأن معدل نمو العجز الغذائى فى الدول العربية يصل الى ٢.٢ ٪ سنوياً ، وبإضافة معدل نمو الاسعار (١٢ ٪ سنوياً) نستنتج ان العجز الغذائى العربى ينمو بمعدل سنوى يفوق ١٥ ٪ بالاسعار الجارية^(٦٠).

ونود ان نشير هنا الى ما ذكر عن استخدام القمح مقابل استخدام سلاح النفط ، فلقد قامت الولايات المتحدة وهى اكبر دولة مصدرة للقمح بتخفيض قيمة الدولار باستمرار مما ادى الى انخفاض العوائد النفطية الحقيقية للدول العربية المصدرة للنفط فى حين أنها رفعت المستويات العربية للسلع الغذائية ككل. فبينما ارتفع سعر البرميل من النفط الخام من ١.٨ دولار للبرميل فى عام ٧٠ إلى حوالى ١٢.٧٢ دولار للبرميل فى عام ١٩٧٥ سجل سعر القمح ارتفاعاً أكبر من ٥٦ دولارا للطن فى عام ٧٠ الى ٢٤٠ دولارا للطن فى عام ١٩٧٤. ويحتل القمح نسبة مرتفعة من الواردات الغذائية للدول العربية تبلغ ١١.٧ فى عام ١٩٨٠.^(٦١)

وتبقى نقطة أخيرة ، فيجانب التبعية المالية والتجارية وبالتالي التكنولوجية للوطن العربى فإن التبعية العسكرية للدول العربية كانت عاملا اساسيا مؤثرا على نول الفائض والدول المدينة معا . فبدلا من ان توجه الاموال العربية لتدعيم السلاح العربى امتصت مدفوعات السلاح حصة كبيرة من الفوائض النفطية. فلقد بلغت اتفاقات السلاح للكويت والبحرين وعمان والسعودية وقطر والامارات ٢١.٤ مليار دولار فى الفترة ٧٧ - ٨١.^(٦٢) ومن المعروف ان السعودية تحصل على السلاح اعلى من السعر السائد فى السوق وهو سعر يسمح للدول الصناعية بتدعيم البحوث العسكرية فى تلك الدول. فى نفس الوقت تشير الدراسات الى ان حوالى ٢٠ ٪ من حجم الديون الخارجية للدول النامية تكون نتيجة لشراء السلاح^(٦٣). ولقد تناقصت مصادر الاسلحة بالمنح من ٧٨ ٪ من جملة صفقات الاسلحة فى الفترة ٥٥ - ١٩٦٦ الى ٥ ٪ فى عام ١٩٧٩ وارتفعت نسبة الاسلحة بالقروض من ٣ ٪ فى الفترة ٥٥ - ١٩٦٦ الى ٤٢ ٪ فى عام ١٩٧٩.

(٦٠) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ ص ١٤٤.

(٦١) عادل ابراهيم هندى واسعد جواد العصار "دراسة تحليلية للتأثير المتبادل للبتروول والقمح فى الاستراتيجية العربية"

مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٥ يناير ١٩٧٩ ص ٨٠

Ibrahim Oweiss, "Petrpdollars, Surpluses..9..", op.cit.P.2 (٦٢)

(٦٣) سامى منصور «السلاح والديون» السياسة النولية اكتوبر ١٩٨٦ ص ١٠٩.

وهكذا ذهبت الاموال العربية لشراء السلاح العربي ، في حين اضطرت الدول العربية المدينة الى تزايد مديونيتها الخارجية العسكرية والتي لا نستطيع تقديرها من واقع البيانات المتاحة .

وفي النهاية نود أن نلفت النظر الى ان هروب المال العربي لا يقتصر على الاموال النفطية فقط ، إذ إن تفاقم المشاكل الاقتصادية في الدول المدينة وعدم اتباع سياسات مالية سليمة فيها كان من الاسباب الرئيسية لهروب رأس المال في تلك الدول الى الخارج بحيث اصبحت مشكلات توظيف الاموال العربية في الخارج لا تقتصر على الدول الدائنة . ولقد شكل هروب رأس المال ٢٥ ٪ من الزيادة في المديونية الخارجية بجميع الدول النامية ، ويصعب تقدير هذه النسبة للدول العربية المدينة (٦٤).

٣ - د - الخلاصة والتوصيات :

اظهرت التجربة السابقة للدول العربية المدينة والدائنة ان مجرد توفر السيولة اللازمة لا يترتب عليه زيادة استثماراتها الانتاجية ، كذلك فإن سياسات التسعير لا يمكن ان تكون سياسات مجدية اذا لم تصاحبها سياسات استثمارية مناسبة تعمل اولا على نقل الفائض الى دول العجز، وتعمل ثانيا علي وضع سياسات تنموية سليمة تهدف الى تشجيع القطاعات الانتاجية بصفة خاصة (٦٥) كذلك نلاحظ ان نمط استخدام وتوظيف الفائض ارتبط بالمفاهيم القطرية له محدودة الابعاد وليس بنظرة إقليمية ، كذلك فهو لا يأخذ في الاعتبار المدفوعات طويلة الاجل اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي والتنمية في الدول العربية. (٦٦) وعلى الرغم من أن الاموال العربية حققت بعض المكاسب كقوة مالية وسياسية في الساحة الدولية (٦٧) ، إلا ان المصلحة المشتركة للدول العربية هي التي تحتم ضرورة توظيف الاموال النفطية في الدول العربية نفسها . فطالما ان الدول العربية بصفة خاصة والنامية بصفة عامة اصبحت هي المدين النهائي للفوائض النفطية (٦٨) فلا بد اذن ان تعمل دول الفائض على زيادة استثماراتها في الدول المدينة وخاصة أنها اصبحت تتعرض لخسائر ومخاطر عديدة في الدول العربية.

(٦٤) ميشيل مارتو "هروب رأس المال العربي والدين الخارجى" ندوة المديونية والارصدة العربية في الخارج عمان ١١ - ١٢ كانون الثاني / ١٩٨٧ ص٧.

(٦٥) Missing the Arab Dentist, "Euromoney", May, 1986, p.233 239.

(٦٦) استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧ ص٧.

(٦٧) George T.Abed "Arab Financial Resources ,An Analysis & Critique of Present Policies" Arab Resources, ed.by Ibrahim Ibrahim,Croom Helm, London, 1983, p.67

See . Arab Banks Face Securities Challenge,MEED,. July, 1987. (٦٨)

الا اننا نود ان نفرق هنا بين هدفين ، الهدف الاول يسعى الى توجيه الفوائض العربية لمواجهة عجز موازين المدفوعات العربية فى حين أن الهدف الشامل من التوظيف الداخلى للفوائض العربية يجب ان يتمثل فى ضرورة تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية فى الدول العربية بحيث يقل الاعتماد على النفط والصناعات الاستخراجية .. فبالنسبة للهدف الاول فان اهم الاقتراحات فى مجال ضرورة تسيير انسياب الاموال العربية تدور حول ثلاثة عناصر .

اولا : انشاء بنك للتنمية العربية (٦٩)

فلقد اقتصر دور الجهاز المصرفى العربى كما سبق أن بينا فى تحويل الفوائض المالية من داخل الوطن العربى الى خارجه دون تيسير حركة الفوائض المالية بين الدول العربية وتركز النشاط التمولى فى الدول العربية فى مؤسسات التمويل الجماعية (٧٠) . وترتب على انخفاض العوائد النفطية تفاقم ازمة البنوك الوطنية مع انخفاض ارباحها ، كذلك سارعت البنوك الاجنبية بالانسحاب من الاسواق المالية بمجرد بداية ملامح الازمة (٧١) ويقوم بنك التنمية العربية بتنسيق الجهود للمؤسسات العربية القطرية والقومية القائمة بتوجيه الموارد الى المشاريع التنموية فى الدول العربية وتحقيق الاستخدام الا مثل للموارد العربية ، وسوف يسمح هذا البنك بأن تلعب المصارف التجارية العربية المحلية دورا اكبر من الدور السابق لها فى تيسير حركة الفوائض العربية جغرافيا من خلال مساهمتها جزئيا فى رأس مال هذا البنك وتقوم البنوك المركزية بضمان السندات التى يصدرها هذا البنك . فى اسواق المال القطرية والقومية وضمان قروض البنك من مؤسسات المال القطرية والاجنبية وإيداع جزء من احتياطياتها النقدية لديه .

ولن يقوم هذا البنك بدوره الا اذا توفرت هيئة اقليمية للاستثمار العربى كجهاز فنى يقدم المشورة الفنية المدعمة بالدراسات اللازمة لاستخدام اجهزة الاتصال لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بفرص الاستثمار المتاحة وأفضل البدائل الاستثمارية المتاحة. (٧٢)

ويدعم هذا البنك انشاء سوق مالية عربية متطورة من خلال انشاء شبكة متطورة للاتصالات اللاسلكية مع مختلف الاسواق الفرعية فى عواصم البلاد العربية للاخرى ومع

(٦٩) عبد المنعم عوض الله * مرجع سبق ذكره ص ٢٦٥

(٧٠) المرجع السابق ص ٢٥٦ - ٢٦٠

(٧١) محمد نور الدين مرجع سسابق ذكره ص ١٧٤ - ١٧٥

(٧٢) كريمة كريم ، امكانيات التعاون العربى فى المجال النقدى * مصر المعاصرة يناير ١٩٧٧ ص ١٤١

الخارج والتوسع في اصدار الاصول النقدية السائلة قصيرة الاجل (٧٣) ويتطلب انشاء سوق مالية ضرورة تعديل بعض التشريعات المالية السائدة في الدول العربية بالنسبة للاجراءات النقدية والقروض المفروضة والعمل على نشر الوعي الاستثمارى والذى يتطلب الاستقرار طوال مدة بقاء السوق.

ولا يغيب عن بالنا دور العوامل السياسية على تدفق القروض والاستثمار والعون العربى من دول الفائض إلى الدول المدينة (حالة مصر اثر كامب ديفيد) ، وهو ما يتطلب اخذ عوامل الاستقرار السياسى فى الاعتبار عند توفير المناخ الملائم للاستثمار.

ثانيا : خلق سوق دولار عربى :

وحيث إن الاموال العربية تذهب الى الاسواق العالمية ليعاد تدويرها مرة اخرى الى البلاد المدينة من خلال ما يعرف بسوق الدولار الاوروبى أو سوق النقد الاوربية فان تقوية الاسواق المالية العربية فى منطقة الخليج بصفة خاصة - قد يؤدى الى خلق سوق دولار عربى او سوق نقد عربية على غرار السوق الاوروبية من خلال استدعاء جانب من فائض الاموال العربية المودعة بالدولار فى الخارج وايداع هذه الاموال فى بنوك عربية فى العالم العربى ، ويتكرر هذه العمليات يمكن ان يتم انشاء سوق متكاملة للدولار العربى واصدار الانوات المختلفة للبنك العربى مثل شهادات الايداع والسندات (٧٤).

ثالثا انشاء عملة حسابية عربية :

ولا يفوتنا الاشارة الى دور الدينار العربى المحاسبى كعملة عربية موحدة للحساب وتقدير قيمة الصادرات العربية فى المحافظة على قيمة الفوائض البترولية (٧٥) ولقد تركزت الاراء فى هذا الخصوص حول ضرورة ربط قيمة هذه العملة بمعدل التبادل السلعى بين الدول العربية والدول الاخرى من اجل حماية قيمة الصادرات العربية من التدهور الناتج من ارتفاع اسعار الواردات بحيث تساوى مجموعة عملات عربية مرجحة

بأوزان محددة × الرقم القياسى لاسعار الواردات (٧٦)
الرقم القياسى لاسعار الصادرات

(٧٣) حسن عباس زكى ، مرجع سبق ذكره من ١٤٨ و ١٤٩

(٧٤) حسن عباس زكى مرجع سبق ذكره من ١٩

(٧٥) عبد الوهاب خياطة ، بعض الجوانب النقدية للفوائض المالية العربية ، مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٧٤ من ٢٢.

(٧٦) كريمة كريم ، مرجع سبق ذكره من ١٢٧ و ١٢٨

إلا ان ما نود ان نشير اليه فى هذا الصدد ان استخدام الدينار العربى المحاسبى لن يقضى على تدهور القيمة الشرائية للاموال العربية فى حالة عدم استخدام قيمة الصادرات العربية فوراً فى دفع الواردات فهناك ما يعرف بخسارة الانتظار، فطالما ان دفع الصادرات العربية يتم بالدولار او أى عملة اجنبية اخرى ، فان الحصول على الصادرات أو الفوائض البترولية وإبقاها فى شكل ارصدة نقدية يعرضها الى تدهور قوتها الشرائية فى حالة انخفاض العملة التى تكون بها .

ولقد انخفضت قيمة الفوائض المتراكمة من عوائد النفط بموجب مؤشر اسعار مستوردات الاويك من ٨٦ بليون دولار كقيمة اسمية الى ٥٨.٨ بليون دولار كقيمة حقيقية فى الفترة ٧٣ - ١٩٧٩ . وذلك لأن مؤشر أسعار مستوردات الاويك ارتفع من ١١٩ فى عام ١٩٧٣ الى ١٣٢.١٢ فى عام ١٩٧٩ .^(٧٧) ولهذا فإن الهدف التالى، وهو كيفية تحقيق الاستخدام الامثل لتلك الفوائض سواء فى موطنها الاصلى أو فى نول العجز العربية . يعد من وجهة نظرنا الشرط الضرورى لنجاح التنمية الاقتصادية الحقيقية فى الدول العربية والاستفادة الحقيقية من الاموال العربية. فالآراء الخاصة بتكوين انظمة عربية جماعية بغرض الاشراف على الاستثمارات العربية وتقديم المشورة الفنية لتحقيق الاستخدام الكفء للموارد لن تكون مجدية الا اذا ارتبطت بجهود تنموية فى القطاعات الانتاجية . فالدينار العربى الحسابى لن يكون عملة قوية الا اذا ارتبط باقتصاديات تعتمد على ذاتها فى قطاعاتها الانتاجية. اما الاقتراح الخاص بانشاء سوق للدولار العربى فان هذا السوق مهما توفر لها من اجهزة فنية تدعمها فانها لن تجذب الاموال ، الا اذا تمكنت الاقتصاديات العربية من التحرر من التبعية المالية والتبعية الاقتصادية للمجتمعات العربية.

ووفق معلومات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان حجم الاستثمارات ما بين الدول العربية بلغ عام ١٩٨٦ اكثر من ٣٦١ مليون دولار امريكى. واحتلت البحرين المرتبة الاولى من ناحية الاستثمارات العربية الوافدة اليها (١٠٧ ملايين دولار) ثم مصر ٩٦.٢ مليون دولار تليهما الامارات والمغرب والكويت^(٧٨) ويصبح من الضرورى توجيه هذه الاموال للإحلال التدريجى للطاقات الانتاجية الجديدة محل الثروة البترولية الناتجة من حيث تجديد الموارد المائية وزيادة الانتاج الغذائى وبصفة خاصة فى المغرب والجزائر والعراق وسوريا حيث توجد امكانات

(٧٧) على توفيق صادق . مرجع سابق ذكره ص ٤٧ .
(٧٨) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ص ٦٩ ، ص ٢٧

زراعية واسعة غير مستغلة للتوسع الرأسى فى مجال انتاج الحبوب الغذائية وتطوير الموارد الزراعية الكبيرة التى يزخر بها السودان (٧٩) . اما من حيث الصناعة فان البنية الصناعية السليمة يجب أن تعمل على القضاء على الاختلال القائم لصالح الصناعات الاستخراجية والتى تبلغ نسبتها ٣٢,٦ ٪ فى المتوسط فى ١٩٨٣ الى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية . وتنمية الصناعات التحويلية التى تساهم بـ ٨,٥ ٪ فقط فى الناتج المحلى الاجمالى للدول محل الدراسة فى المتوسط.

وهكذا نعتقد فى النهاية ان الاثر الموجب لانخفاض اسعار البترول هو تشجيع الدول العربية على تنوع قاعدتها الانتاجية وترشيد الانفاق العام للدول النفطية والابتعاد عن مظاهر الانفاق الترفي والمظهري على مشروعات التنمية الاساسية بحيث اذا صحت التوقعات الخاصة بعودة الدول العربية مرة اخرى (٨٠) الى الساحة الدولية ارتفعت اسعار النفط خاصة وانها تملك اكثر من ٥٠ ٪ من احتياطي النفط فى العالم (جدول رقم ١) تكون تلك الدول قد استفادت من التجربة السابقة فى القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبعد عن التبعية المالية والاقتصادية للعالم الغربى.



(٧٩) محمود عبد الفضيل "جدلية البترول والمياه والزراعة العربية" ندوة اثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية * معهد التخطيط القومى ١١ - ١٣ يناير ١٩٨٧ من ١٠٣ و ١٠٤

(٨٠) Hazem El Biblawi, "The Oil Decade..", op.cit.p.71
The Economist Intelligence Unit, The Economist Unit , The Economist. 1988,p.- 99-100

الملحق الاحصائي

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات العربية

قيم نسبية (%)

واردات			صادرات			البيان
١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٥	
٨.٠٨	١١	٩.٤	٧.٣٤	٥.١٥	٥.٢	- الدول العربية
٣٩.١٨	٤٦.٠٤	٤٣.٢٢	٢٨.٦١	٣٤	٣٩.١٨	- المجموعة الاقتصادية الاوربية
١٢.٦٧	١٢.٣٧	١٢.٣٥	٦.٣٤	١٤.٤	٧.٤٥	- الولايات المتحدة الامريكية
١٢.٦٦	١٣.٦٤	٨.٨١	١٩.٦٨	١٦.٤٢	١٤.٩٧	- اليابان
١.٧٦	٢.٤٣	٤.٥٨	٠.٨٦	٠.٥	٢.١	- الدول الاشتراكية
١٥.٣٢	١٤.١٦	١٣.٠١	٢٤.٦٩	٢٠.٣	١٩.٧٧	- الدول النامية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	- مجموع دول العالم

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد . ١٩٨٥

ملحق رقم ٣/١١ و ٤/١١

ص ٣٥٧ و ص ٣٥٨

جدول رقم (٢)

توزيع الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية (١٩٨٣)

الانشطة الاخرى	الافراد	المواصلات والخدمات	الزراعة والتعدين	الصناعة	التجارة	التشييد	الدولة
١٨.٠٦	-	٢.٦	١.٥٣	٥.٥٨	٤١.٥٤	٣٠.٦٩	الامارات
٥.٦٥	٢١.٠٧	٢.٢٦	٠.٢١	٦.٦٨	٣١.٥٥	٢٢.٥٨	البحرين
١٩.٢٥	٢.٦٤	٦.٥٥	١.٤٨	٩.٥١	٣٧.١	٢٣.٤٧	السعودية
٩.٦٨	١٩.٤٧	٣.٢٦	١.٦٣	٤.٣٨	٤٧.٨٢	١٣.٧٦	عمان
٥.٣٦	٢٩.٦٣	١.٩٦	٠.٠٥	٤.٣	٤٤.٢٤	١٤.٤٦	قطر
٣.٢٥	٢٤.٣١	٢٨.١٧	٠.٦٧	٣.٨٦	(١)٢٤.٦٨	٣٥.٠٦	الكويت

(١) تمثل هذه النسبة الاقراض الى الاسكان في الكويت.

(٢) تمثل هذه النسبة الاقراض الى قطاع الخدمات المالية.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ ص ١٣٢.

جدول رقم (٢)

معدل نمو الاصول الاجنبية في الدول العربية ٨٠ - ١٩٨٤

الدولة	متوسط معدل النمو ٪ ١٩٨٤-٨٠	الدولة	متوسط معدل النمو ٪ ١٩٨٤-٨٠
الامارات	٢٣	الاردن	١٢,٦٦
البحرين	٨,٣	تونس	٢٨,٨١
الجزائر	-	السودان	٣٢,٣١
السعودية	٢٤,٦٢	سوريا	٣٠,٩٧
العراق	-	الصومال	١٥,٣٤
عمان	٢٢,٣٦	لبنان	١٨,٢٦
قطر	١٣,٩٣	مصر	٢٣,٩٨
الكويت	٧,٤٦	المغرب	٢٢,٩١
ليبيا	١٧,٨٦	موريتانيا	٣٠,٣١-
		اليمن الشمالي	١٤,٧٩
		اليمن الجنوبي	٢٣,٢٨-

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ من ١٣٠ - ١٣١

مؤشر		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٤)
 هيكل الدين الخارجي المسجل في الوطن العربي

الدولة	مصادر خاصة	مصادر الاقراض متعددة الاطراف	مصادر الاقراض	مصادر الاقراض	مصادر الاقراض	مصادر الاقراض	مصادر الاقراض	مصادر الاقراض	مصادر الاقراض
الجزائر	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٧٣
الاردن	٧٢٣	٨٤٥	٧٢٣	٧٨٥	٨٤٥	٧٢٣	٧٨٥	٨٤٥	٧٢٣
تونس	٧٩	٢١٥	٧٩	١٦٨	٢١٥	٧٩	١٦٨	٢١٥	٧٩
سوريا	١٩٣	٣٧٤	١٩٣	٢٦٥	٣٧٤	١٩٣	٢٦٥	٣٧٤	١٩٣
عمان	١٥٩	٥٩	١٥٩	٢٣	٥٩	١٥٩	٢٣	٥٩	١٥٩
لبنان	١٠٠	٢٥٩	١٠٠	٧٥٨	٢٥٩	١٠٠	٧٥٨	٢٥٩	١٠٠
مصر	٤٠	٢٩٥	٤٠	٢٩٥	٢٩٥	٤٠	٢٩٥	٢٩٥	٤٠
المغرب	٢٥٥	١٦٢	٢٥٥	٢٠٨	١٦٢	٢٥٥	٢٠٨	١٦٢	٢٥٥
جيبوتي	١٨٢	٥٠٩	١٨٢	٣٧٦	٥٠٩	١٨٢	٣٧٦	٥٠٩	١٨٢
السودان	١٨٢١	١٤	١٨٢١	١٤	١٤	١٨٢١	١٤	١٤	١٨٢١
الصومال	١٧٤	٢٥٨	١٧٤	٢٥٨	٢٥٨	١٧٤	٢٥٨	٢٥٨	١٧٤
موريتانيا	٧	-	٧	١٤٢	-	٧	١٤٢	-	٧
اليمن الشمالي	٢٠٧	١٨٤	٢٠٧	١٠٦	١٨٤	٢٠٧	١٠٦	١٨٤	٢٠٧
اليمن الجنوبي	٢٩	٢٨	٢٩	١٢	٢٨	٢٩	١٢	٢٨	٢٩
المجموع الكلي	٢٨٢٣	٢٨٤٦	٢٨٢٣	٢٩	٢٨٤٦	٢٨٢٣	٢٩	٢٨٤٦	٢٨٢٣

المصدر : احتساب من بالنسبة لعام ٧٢ ، يناير حفصارة : «الدين الخارجي على التنمية في البلاد العربية» مجلة الوحدة العربية ، عدد خاص عن تنمية
 الدينونة الخارجية للدول العربية ، يونيو ١٩٨١ .
 عام ٨٠ ، ٨٢ ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص ٣٧٠ .

جدول رقم (٥)

مساهمة القروض الائتمانية الميسرة من مصادر عربية
في المديونية العربية في ١٩٨٣ (%)

الدول	قروض انمائية ميسرة من مصادر دولية	قروض انمائية ميسرة من مصادر عربية	قروض وتحويلات مصادر خاصة
الجزائر	١٩.٥	٣.١	٧٧.٤
العراق	٤٤.٣	١٣.٢	٤٢.٥
المجموع	٣١.٩	٨.١٥	٥٩.٩
مصر	٧٦.٧	٤	١٩.٣
الاردن	٤١.٤	٤٧.٣	١١.٣
لبنان	٤٣.٣	٣١.٧	٢٥
المغرب	٤٦.٣	١٠	٤٣.٧
عمان	٣.٧	٣١.٣	٦٥
سوريا	٨٤	١٣.٤	٣.٦
تونس	٦٢.٣	٢٠.٣	٢٠.٢
المجموع	٥١.١	٢٢.٤	٢٦.٨
جيبوتي	-	٩٣.٨	٧.٢
موريتانيا	٤٧.١	٤٥.٥	٧.٤
اليمن الشمالي	٥١	٤٧.٨	١.٢
اليمن الجنوبي	٦١.٩	٣٨.١	-
الصومال	٥٧.٢	٣٧.٩	٤.٥
السودان	٦٣.٢	١٤.٥	٢٢.٣
المجموع	٤٦.٧	٤٥.٩	٧.١
المجموع الكلي	٤٢.٢	٢٥.٥	٢١.٣

المصدر : عبد الحميد محفوظ الزقلمي « مشكلة الدين الخارجية للبلدان العربية ومنطلقات مواجهتها » مجلة الوفاء الاقتصادية العربية ، عدد خاص عن ندوة المديونية الخارجية للدول العربية يونيو ١٩٨٦ ص ١٧١

